جامعة قاصدي مرباح ورقلة
ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي، الطور الثاني
الميدان علوم اقتصادية، علوم التسيير وعلوم التجارة
الشعبة: علوم اقتصاديةالتخصص اقتصاد قياسي

بعنوان:

دراسة قياسية لمتغيرات سوق السلع والخدمات في الإقتصاد الكلي الجزائري خلال الفترة(1980-2013)

من إعداد الطالب: بن حيزية محمد مصطفى

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ:

2015/06/03

أمام اللجنة المكونة من السادة:
أ/ لعروسي العربي (استاذ جامعة ورقلة) رئيسا
أ/د. بهدي عيسى (استاذ، جامعة ورقلة) مشرفا ومقررا
أ/ ميلودي عبد العزيز (استاذ، جامعة ورقلة) مناقشا

السنة الجامعية: 2015/2014

لا يمكن عرض الصورة المرتبطة. قد يكون تم نقل الملف أو إعادة تسميته أو حذفه. تأكد من أن الارتباط يشير إلى الموقع والملف الصحيحين.

الإهداء

إلى من وهبتني الحياة ...إلى التي حرمت نفسها وأعطتني ...أمي الغالية

إلى اعز من في الوجود...إلى الذي تعب كثيرا من اجلي راحتي ...أبيالعزيز

إلى من تشرق الدنيا بنورهم ...إخوتيوأخواتي

إلى صغير العائلة وحلوها رعاه الله...السعيد

إلى كل من تقاسمت معهم حلو الحياة ومرها أصدقائي الأعزاء ...

إلى كل الأحباب والزملاء ...

إلى كل من علمني حرفا...

إلى من جمعني بهم منبر العلم...

إلى كل من عرفت وصادقت وأحببت...

إليكم جميعا اهدي هذا العمل...

مصطفى...

الشكر

الحمد لله و الشكر لله الذي وفقني لإتمام هذا العمل...

أتوجهبآيات الشكر وخالص الثناء إلى الأستاذ المشرف « بهدي عيسى »على توجيهاته القيمة ودعمه الكبير حيث أخذت من وقته ومن جهده وعلى كل ما قدمه لي من توصيات...من اجل انجاز هذا العمل...

كما لايفوتني أن أتقدم بالشكر لجميع أساتذتي الذين كان لي الشرف بمعرفتهم...

وفي الختام اشكر كل من ساعدني أو تلقيت منه علما صالحا أو عملا مفيدا لمواصلة مشواري الدراسي...من قريب أو من بعيد...في السر أو في العلن...بالكثير أو القليل...حتى ولوكانت

كلمة طيبة أو ابتسامة عطرة.....

إلى كل هؤلاء أقول...

" بارك الله فيكم وجعلها في ميزان حسناتكم وجعل مثواكم الجنة "

مصطفى...

الملخص:

يتناول هذا البحث دراسة متغيرات سوق السلع والخ دمات في الإقتصاد الكلي للإقتصاد الجزائري خلال الفترة ما بين 1980-2013,حيث نهدف إلى محاولة بناء نموذج قياسي يظم مختلف المتغيرات الإقتصادية المفسرة له ,ثم تقديره بطريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين 2SLS .

أظهرت نتائج التحليل القياسي أن النموذج الإقتصاد الجزائري عبارة عن نموذج لمعادلات آنية وذلك لأنه لا يمكن تحديد فيه القيمة التوازنية لواحد من متغيراته الداخلية على الأقل دون إستخدام بقية المعادلات والدوال ، كما أن متغيرات دواله و معادلاته مرتبطة ارتباطا تباد ليا فيما بينها ,واثيتنا ذلك بإستعمال اختبارGRANGER للسببية.

الكلمات المفتاحية: سوق السلع والخدمات – إقتصاد الكلي- إقتصاد الجزائري- نموذج آني – متغيرات داخلية

Summary:

This research deals with the study of market goods and services in the macroeconomic variables of the Algerian economy during the period 1980-2013, where the aim is to try to build a standard form Adject various economic variables unexplained him, then his appreciation in a way two-stage least squares SLS2.

The results of the benchmark analysis showed that the model of the Algerian economy is a model of the equations of the vessels because it can not determine the equilibrium value of one of the internal variables at least without the use of the rest of the equations and functions The state variables and equations mutually linked with each other And proved by using test GRANGER of causality.

Key words: Goods and services market - macroeconomic - Algerian economy - vessels model - internal variables.

قائمة المحتويات

العنوان	الصفحة
الإهداء	III
شكر وتقدير	IV
الملخص	V
قائمة المحتويات	VI
قائمة الجداول	VII
قائمة الأشكال	VIII
قائمة الرموز و المختصرات	IX
قائمة الملاحق	X
المقدمة	أ
الفصل الأول: بناء نموذج لسوق السلع والخدمات	**01**
تمهيد	**02**
المبحث الأول :دراسة متغيرات سوق السلع والخدمات و التوازن فيما بينها	**02**
المبحث الثاني: الدراسات السابقة	**08**
خلاصة الفصل	**12**
الفصل الثاني: تقدير نموذج سوق السلع والخدمات	**13**
تمهيد	**14**
المبحث الأول:الإطار التطبيقي للدراسة	**14**
المبحث الثاني :عرض النتائج	**25**
خلاصة الفصل	**40**
خاتمة	**42**
قائمة المراجع	**45**
الملاحق	**48**
الفهرس	**53**

قائمة الجداول

رقم الجدول	عنوان الحدول	الصفحة
الجدول 1	ملخص نتائج تطبيق شرط الترتيب على النموذج	31
الجدول2	القدرة التفسيرية للدوال	35
الجدول3	مقارنة قيم DW المحسوبة مع المجدولة لدوال النموذج	36
الجدول4	مقارنة قيم DW المحسوبة مع المجدولة لدوال النموذج بعد تصحيح النموذج	38

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
الشكل2 –1	**منحنى الاستهلاك العائلي**	14
الشكل2–2	**منحنى الادخار**	15
الشكل2–3	**منحنى معدل الفائدة**	16
الشكل2–4	**منحنى الاستثمار الوطني**	17
الشكل2–5	**منحنى الدخل الوطني**	17
الشكل2–6	**منحنى الدخل الوطني المتاح**	18
الشكل2–7	**منحنى الضرائب**	19
الشكل2–8	**منحنى الانفاق الحكومي**	20
الشكل2–9	**منحنى الصادرات**	20
الشكل2–10	**منحنى الواردات**	21

قائمة الإختصارات والرموز

الرمز/ الإختصار	الدلالة
CT	الإستهلاك العائلي
S	الإدحار
I	الإستثمار
IN	سعر الفائدة
YD	الدخل المتاح
Y	الدخل الوطني
G	الإنفاق الحكومي
T	الضرائب
M	الواردات
X	الصادرات
TVA	الرسم على القيمة المضافة
ABFF	التراكم الخام على الأصول الثابتة
CF	الإستهلاك النهائي
ΔS	تغيير المخزون
PIB	الناتج الوطني
DT/M	الحقوق والرسوم على الواردات
RS	تعويضات الأجراء
CFF	إستهلاك الأصول الثابتة
ILB	صافي الضرائب المتعلقة بالإنتاج
ENE	الفائض الصافي للإستغلال
AD	الطلب الكلي
AS	العرض الكلي
IBS	ضريبة على أرباح الشركات
R^2	القدرة التفسيرية
DW	إختبار ديربين واتسون

قائمة الملاحق

رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
1	معطيات المتغيرات سوق السلع والخدمات	48

توطئة :

يقوم كل اقتصاد بإنتاج أنواع وكميات مختلفة من السلع والخدمات ب إستخدام الموارد الاقتصادية المتاحة، حيث تتطلب عملية الإنتاج مزج العناصر الإنتاجية المتوفرة واستخدام المستوى التقني المتاح للحصول على أكبر كمية ممكنة من السلع والخدمات. وتحصل عناصر الإنتاج على مقابل مادي نظير مساهمتها في العملية الإنتاجية. فعنصر العمل يحصل على أجر، فيما يحصل عنصر الأرض (مالك الأرض) على ريع، ويحصل عنصر رأس المال على عائد، بينما يحصل المنظم على جزء من الأرباح. إذاً يحصل العنصر الإنتاجي على دخل نظير مساهمته في العملية الإنتاجية وإن ارتفاع حجم الناتج الكلي في الاقتصاد يعني زيادة ما قام الاقتصاد المحلي بإنتاجه من السلع والخدمات، ويقابل هذا الارتفاع زيادة في الدخل الذي تحصل عليه عناصر الإنتاج التي ساهمت في العملية الإنتاجية. إن هذه الزيادة ستؤدي أيضاً إلى خلق فرص عمل جديدة، وإلى المزيد من استهلاك السلع والخدمات، وإلى إرتفاع معدلات إستهلاك الأفراد، والمزيد من الاستثمار وزيادة الإنتاج وهكذا.

ينقسم سوق السلع والخدمات الى اربعة قطاعات وهي : القطاع العائلي- قطاع المؤسسات- القطاع الحكومي وكذلك قطاع الخارجي، فالقطاع العائلي (العائلات) يقوم بوظيفة الاستهلاك والادخار أما قطاع المؤسسات فانه يتألف من المنتجين الذين يقومون بعملية إنتاج السلع والخدمات المختلفة عن طريق استخدام عناصر الإنتاج المتوفرة والتي يتم الحصول عليها من القطاع العائلي وهوما يسمى ايضا بالإنفاق الاستثماري،اما القطاع الحكومي (أو الحكومة)هو الذي يقوم بتوفير المشاريع والمرافق الأساسية ويسمى الإنفاق الذي يقوم به القطاع الحكومي بالإنفاق الحكومي مع العلم أنه يمكنه الحصول على موارده المالية لتمويل هذا الإنفاق بفرض الضرائب على مختلف القطاعات الأخرى، وفي القطاع الخارجي (أو باقي العالم)، تقوم الدولة ببيع بعض السلع والخدمات التي يتم إنتاجها محليا إلى دول أخرى على هيئة صادرات وتقوم في نفس الوقت بشراء بعض السلع والخدمات من دول أخرى في صورة واردات.

أ) اشكالية البحث:

تعتبر سوق السلع والخدمات المحرك الأساسي لتحقيق التنمية والإستقرار لإقتصاد ما، وذلك من خلال زيادة الطاقة الإنتاجية للقطاعات الإقتصادية،وخلق فرص عمل ، وزيادة دخل الفرد ،لذلك وضعنا هذه الدراسة في شكل نموذج قياسي ،وهو ما يسمح بتقدير بمتغيرات سوق السلع والخدمات على شكل نموذج آني،وعليه يمكن صياغة اللإشكالية التساؤل التالي :

هل يمكن التقدير بمتغيرات سوق السلع والخدمات في الإقتصاد الجزائري بإسخذام الأدوات الاحصائية والرياضية ؟

وبالتالي تتفرع عنه أسئلة فرعية تدور حول النقاط التالية:

1 - ماهي متغيرات سوق السلع والخدمات بالنسبة للاقتصاد الكلي ؟

2 - كيف يمكن بناء نموذج لسوق السلع والخدمات للاقتصاد الكلي الجزائري ؟

3 - ماهي النتائج المستخلصة من تقدير النموذج؟

ب) فرضيات البحث :

الفرضية الأولى:. متغيرات سوق السلع والخدمات كلها مترابطة ومتسقة فيما بينها؛

الفرضية الثانية: الصيغة المناسبة لدراسة متغيرات سوق السلع والخذمات هي صيغة المعادلات آنية؛

الفرضية الثالثة: أفضل طريقة للتقدير نموذج الدراسة هي طرقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين2SLS .

ت) أسباب اختيار الموضوع :

- قلة الدراسات المتعلقة بهذا الموضوغ ؛
- الرغبة الذاتية للتعمق في الإقتصاد الكلي ؛
- لمعرفة العوامل التي تؤثر في الإقتصادالجزائري .

ث) أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في معالجة الموضوع ذي أهمية بالغة تكمن في مسار التنمية في الجزائر، وذلك من خلال تقديم نموذج للإقتصاد الجزائري ،وكذلك اهمية التقنيات الكمية في التحليل الاقتصادي في كيفية تقدير نموذج للمعادلات الانية.

ج) أهداف الدراسة:

الوصول الى نموذج قياسي يعبر عن المتغيرات الاقتصادية الكلية الأساسية المؤثرة في الاقتصاد الجزائري ، واللآفاق التنموية التي تساعد في تطويره.

ح) حدود الدراسة:

– **الحد الجغرافي:** تعبر الدراسة عن إسقاط للنموذج على واقع الإقتصاد الكلي الجزائري وفقا لمتغيراته؛

– **الحد الزمني:** حدد الطالب فترة الدراسة من 1980 إلى غاية2013 وذلك بإعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصاء وغيرها.

خ) منهج الدراسة:

تم الإعتماد في هذه الدراسة على المنهج الكمي وهو المنهج الموافق للدراسة القياسية ، الذي يستدعي جمع المعلومات وعرضها،حيث قمنا باختبار علاقة السببية بين متغيرات سوق السلع والخذمات ،ثم بناء النموذج على شكل معادلات آنية، وبعدها تقدير النموذج،ثم دراسة النتائج والحلول المقترحة .

د) مرجعية الدراسة:

تم الاعتماد في الدراسة على عدد من المراجع، من بينها الكتب، الرسائل الجامعية، المجلات العلمية، بعض مواقع الانترنت لأخذ فكرة عن موضوع الدراسة، مثل مقال بن بوزيان محمد تحت عنوان الاثار الاقتصادية الكلية للسياسة المالية بالجزائر،كذلك مذكرة ماجستير لرحيم حسين أثر المتغيرات الاقتصادية على الاستثمار المحلي المباشر في الجزائر .

ذ) صعوبات الدراسة:

– قلة المراجع المعالجة لمثل هذه المواضيع ؛

– صعوبة اقتناء الكتب والمذكرات من المكتبة؛

– اختلاف الاحصائيات من مصدر الى اخر

ر) هيكل البحث:

نتطرق إلى هذا البحث بخطة تنقسم إلى فصلين الفصل الأول يدرس المجال النظري لسوق السلع والخذمات ، و تحديد المتغيرات التي تؤثرة فيه ، ثم التوازن فيما بينها ، أما الفصل الثاني فسنتطرق فيه الى تطبيق هذا النموذج في برامج احصائية ومعرفةوتقدير النتائج و تحليلها .

تمهيد:

نتناول في هذا الفصل الى شرح وتوضيح وتحديد المفاهيم والمبادئ الأساسية لمتغيرات سوق السلع والخذمات ، من خلال مبحثين رئيسية :نتطرق في المبحث الأول إلى دراسة متغيرات سوق السلع والخذمات ثم التوازن فيما بينها،اما في المبحث الثاني سوف نتناول الدراسات السابقة التي اطلعت عليها.

المبحث الأول: دراسة متغيرات سوق السلع والخذمات والتوازن فيما بينها

المطلب الأول : دراسة متغيرات سوق السلع والخذمات

الفرع الأول:الإستهلاك

إن حجم الانفاق العائلي أو الاستهلاك العائلي يشكل جزءا هاما من حجم الاستهلاك الكلي، وهو من العوامل المؤثرة على الطلب الكلي، ويعرف الاستهلاك هو انفاق الدخل على السلع والخذمات التي يمكن استعمالها في فترة كإستهلاك المواد الغذائية والملابس والسيارات ، ويعني الاستهلاك عادة بالإنفاق الاستهلاكي حيث ان مقدار الاستهلاك والإنفاق متطابقين.[1]

وكذلك هو ذلك الجزء من الدخل الذي يستعمل لإقتناء السلع و الخذمات، من أجل تلبية أو إشباع حاجات معينة.

ولقد وضع الاقتصاديون عدة نظريات حول علاقة الاستهلاك بالدخل ومنهم :

الاقتصادي الألماني:إرنست أنجل الذي درس سلوك المستهلك ووضع عدة قوانين تعرف بقوانين أنجل وخلاصتها:

إذا كان دخل الفرد مرتفعا فالجزء المخصص للغذاء يكون ضعيفا ،و الجزء المخصص للسكن واللباس يكون عموما ثابتا من فترة لأخرى بينما الجزء المخصص للتسلية وبصفة خاصة الإقبال على السلع الكمالية يكون كبيرا[2] .

[1] جريان ويزة،**استهلاك العائلات الجزائرية1980– 2010** ،مذكرة دكتوراه،جامعة البويرة، 2014 ص3.

[2] **جريان ويزة،مرجع سبق ذكره،ص4**

نظرية الدخل المطلق :

يعتبر كينز أن الدخل المتاح وفق هذه النظرية هو المحدد الرئيسي للإنفاق الإستهلاكي ،فالإستهلاك يزداد بزيادة الدخل غير أن هذه الزيادة تكون أقل منها في الدخل.

وقد عبر كينز عن هذه العلاقة بين الإستهلاك و الدخل المتاح في علاقة طردية :$C=f\ (yd)$

نظرية الدخل النسبي : (Duesenberry)

لقد بنى ديزمبري نظريته على فرضيتين:

1- الأفراد يهتمون بمستوى الإستهلاك النسبي أي نسبة الإستهلاك إلى نسبة إستهلاك الأخرين.

2- إن المستوى الحالي للإستهلاك لا يتأثر فقط بمستوى الدخل الحالي ،وإنما يتأثر أيضا بمستوى الإستهلاك السابق،أي أنه توجد علاقة بين الإستهلاك الحالي والدخول السابقة،حيث يرى ديزمبري بأن العائلات لا يمكنها تخفيض إستهلاكها الذي بلغته، لأنها تجد صعوبة في ذلك ولكنها تستطيع تخفيض إدخارها لأي فترة زمنية معينة حتى تحافظ على نفس إستهلاكها السابق وبالتالي يمكن كتابة دالة الإستهلاك كما يلي:

$C=f\ (Yc\ Ypp)$ حيث: Yc: الدخل الجاري Ypp : أعلى دخل سابق.

نظرية الدخل الدائم:

قام بها فريدمان بتطوير ما جاءت به نظرية الدخل النسبي ولقد إعتمد فريدمان على ثلاثة عناصر:

1 – أن الدخل الفعلي للأسرة والإستهلاك في فترة زمنية معينة ينقسم إلى عنصرين هما:

الدخل الدائم Yp:هو ذلك القسم من الدخل الحالي الذي يتصف بالإستمرارية و اللإستقرار.

الدخل الإنتقالي yt :ويعرف بالدخل العبر أو الفجائي فقد يفسر على أنه دخل غير متوقع وهو إما سالب أو موجب إذا

$y=yp+yt$

2- أفترض أن الإستهلاك الدائم نسبة ثابتة من الدخل الدائم أي $C=K*Yp$

3- أفترض فريدمان أنه ليس هناك علاقة بين الدخل الدائم والإنتقالي،وهذا يعني أي تقلبات تحدث في الدخل لا تؤثر على الدخل الدائم إنما هي عملية فجائية سرعان ما تنتهي[1].

وعلى ضوء هذه النظريات يمكن إستنتاج دالة الإستهلاك كالآتي

$$Ct = C(1) + c(2)\ Ydt + c(3)\ Ydt-1$$

حيث : $C0 = C(1)$: الاستهلاك الذاتي(التلقائي)

$C(3)$ و$C(2)$: معالم مضروبة في الدخل المتاح في الزمن t والزمن t- 1

الفرع الثاني: الادخار

هو ذلك الجزء الغير منفق من الدخل ،أي هو ما تبقى من الدخل بعد الإنفاق على الاستهلاك ويرى كينز والمعاصرين له من الاقتصاديين ،أن هناك علاقة بين الادخار والدخل المتاح والإستهلاك ،فإذا ازداد دخل الفرد فلا بد أن يزداد ادخاره الشخصي إذا لم يزد إستهلاكه ،و كذلك إذا انخفض دخل الفرد فينخفض إدخاره إذا لم يقلل من استهلاكه[2] ومنه:

$$S= Y - Ct = Y - (C0 + ÇYd) = - C0 + (1- Ç) Yd= - C0 + s\ Yd$$

ومن ثم فإن الإدخار هو تابع للدخل المتاح$S=f\ (yd)$

ويفترض الكلاسيك أن الأفراد يقومون أولا بتحديد ما يريدون إدخاره تبعا لمعدل الفائدة السائد، وبمقايل ذلك ينفقون ما تبقى على السلع والخذمات ،فالإدخار في تفسير الكلاسيك هو عرض لموارد نقدية ، ويرتبط بصورة مباشرة بمعدل الفائدة وعليه تكون معادلة الادخار كما يلي :$S=f\ (i)$.

وبالتالي للتوفيق بين النظريتين ونعتبر أن الإدخار تابع للدخل المتاح وسعر الفائدة أي($S=f\ (yd$ ،i

ومنه: $S = C(4) + C(5)Yd + C(6)IN$:

[1] عمر محمود أبو عيدة،**تحليل العومل المؤثرة في الإنفاق اللإستهلاكي الفلسطيني** ،المجلة الأردنية للعلوم التطبيقية،العدد الأول 2013،ص41 .

[2] أحمد سلامي ومحمد شيخي،**تقدير دالة الاخار العائلي في الجزائر، 1970 –2005**،مجلة الباحث ،ورقلة،العدد06، 2008،ص130.

C (4) : تمثل ذلك الجزء من الإدخار الذي لا يتبع الدخل المتاح و سعر الفائدة ،ويسمى إقتصاديا بالإدخار الذاتي أو التلقائي

C (5) C (6) : معالم مضروبة في الدخل المتاح وسعر الفائدة على التوالي.

الفرع الثالث: الاستثمار

يعد الانفاق الاستثماري أهم جوانب الإنفاق الكلي في أي إقتصاد كان إذ تعتمد عليه مستويات نمو وتنافسية إقتصاديات الدول بشكل عام لذا يعد إستقرار تطور وإتجاه هذا الإنفاق من العناصر الهامة للرفع من معدلات النمو الاقتصادي[1].

وهو بذلك حسب كيتر يتغير حسب معدل الفائدة لأن طلبنا على الأموال المخصصة للاستثمار تكون من البنوك والمصارف والتي تتعامل بمبدأ الفائدة وبالتالي فهناك علاقة عكسية من الناحية النظرية بين الاستثمار والفائدة فكلما انخفض سعر الفائدة شجع ذلك المستثمرين على الاستثمار[2].

إذن: $I= C(7) - C(8). IN$

حيث:$I0=C (7)$: تمثل الاستثمار التلقائي

IN: معدل الفائدة

$\Gamma = C(8)$:

تمثل الميل الحدي للاستثمار

الفرع الرابع: الدخل الوطني

يقصد بالدخل الوطني بالدخل الذي يوزع على عناصر الإنتاج في العملية الإنتاجية،والأصل أن يتساوى الدخل مع الناتج الوطني(*La PIB*) ، وهناك ثلاثة طرق لحسابه:

[1] دحمان محمد ادريوش وناصور عبد القادر،مجلة الاقتصاد والمناجم، العراق،العدد 11،2012 ،ص10.

[2] رحيم حسين، **أثر المتغيرات الاقتصادية على الاستثمار المحلي االمباشر في الجزائر** ،مذكرة ماجستير،جامعة تلمسان، 2010ص40 .

*- من منظور الإنتاج: $La\ PIB = \Sigma VA + TVA + DT/M$

*- من منظور الإنفاق: $La\ PIB = CF + ABFF + \Delta S + X - M$

*- من منظور الدخل: $La\ PIB = RS + CFF + ILP + ENE$

حيث: ΣVA: مجموع القيم المضافة لفروع الإنتاج ، TVA: الرسم على القيمة المضافة ، DT/M: الحقوق والرسوم على الواردات، CF: الاستهلاك النهائي، $ABFF$: التراكم الخام للأصول الثابتة، ΔS: تغيرا المخزون، X: الصادرات، M: الواردات، RS: تعويضات الأجراء (بما فيها مساهمات الضمان الاجتماعي)، CFF: استهلاك الأصول الثابتة (أي مجموع أقساط الاهتلاك)، ILP: صافي الضرائب المتعلقة بالإنتاج، ENE: الفائض الصافي للاستغلال (الأرباح).

الفرع الخامس: الانفاق الحكومي

هو كل ما تنفقه الحكومة من مشاريع ومنشآت لتحقيق التنمية وتطوير البلد مثلبناء : المستشفيات – المدارس–الجامعات – الطرق – الجسور –السدود وغيرها إضافة إلى الإعانات والمنح التي تمنح للفئات المعوزة ك : البطالة ، العجزة ، المعوقين... إلخ، وفي الكوارث كالزلازل والفيضانات ... إلخ، ونرمز لها بالرمزG وهي تتوقف على اعتبارات سياسية واجتماعية ولا يمكن تحديد عوامل تؤثر فيها ولذلك فيمكن اعتبارها كمتغير خارجي[1] أي: $G = G_0$

$G0$: مستوى معين موجب من الانفاق الحكومي

الفرع السادس: الضرائب

هي إقتطاع نقدي إجباري بدون مقابل تفرضه الدولة بواسطة هيآتها المتخصصة على الأشخاص الطبيعيين أو المعنويين بمقتضى التدابير الطبيعية والتنظيمية ،وهناك ضرائب مباشرةوغير مباشرة.[2]

فبالنسبة إلى الضرائب المباشرة هي التي تصيب المال أو الدخل الذي تقتطع منه بشكل مباشر،أما بالنسبة للضرائب الغير مباشرة فإنها تصل إلى المال أو الدخل بطريقة غير مباشرةوذلك أثناء تداوله أو إستعماله في الحصول على السلع والخذمات[1].

[1] إسماعيل بن قلة ، **دراسة قياسية لمتغيرات الاقتصاد الكلي الجزائري 1970– 2001، والتنبؤ بها2002–2006** ،مذكرة ماجستير 2005،جامعةورقلة ،ص5.

[2] سعيد عبد العزيز عثمان،رجب العشماوي، **إقتصاديات الضرائب**، الدار الجامعية القاهرة،2006 ،ص3.

والضرائب لها علاقة بالدخل والدخل المتاح إذ الدخل المتاح يمثل ماتبقى من الدخل بعد إقتطاع الضرائب[2].

$$Yd = Y - T$$

ترتبط معظم ضرائبنا بمستوى الدخل ولذلك نفترض أن العلاقة بين الضرائب والدخل الوطني هي خطية وبالتالي تكون لدينا دالة للضرائب حسب كيتر كمايلي

$$T = C(9) + C(10)Y : (\ 0 < t < 1\ )$$

$T0 = C(9)$: تمثل الضرائب غير المرتبطة بالدخل وهي ما نسميها بالضرائب المستقلة .

$C(10) =$: الميل الحدي للضرائب.[3]

الفرع السابع :الصادرات

هي الموارد و السلع التي تباع خارج الحدود الوطنية في الأسواق الدولية ،ويرمز لها بالرمزX وهي مستقل عن الناتج الوطني المحلي ،لأنها السلع تباع في الخارج وبالتالي يستفيد منها الدولة الخارجية لأنها عندما تدخل سلع إلى بلد ما فإنها سوف تباع بعملة تلك الدولة وكذلك معدل الفائدة الخاص بها وعليه نفرض الصادرات بمتغير مستقل أي: $X = X_0$

الفرع الثامن :الواردات

هي الموارد و السلع التي تشترى من الخارج،وإن الواردات تؤذي إلى ضعف في إنتاج وإستهلاك السلع والخدمات المحلية، ومنها على اللإنتاج الوطني،وبالتالي هناك علاقة بين الواردات والدخل الوطني ومنه:

$$M = C\ (11) + C(12).Y$$

$M0= C(11)$: مستوى الواردات مستقلة عن الدخل الوطني .

$m = C(12)$: الميل الحدي للاستيراد.

---

[1] رنا أديب منذر،مفهوم الضريبة تعريفها وأشكالها،جامعة دمشق، 2006 ص12.

[2] إسماعيل بن قلنة، مرجع سبق ذكره،ص5.

[3] إسماعيل بن قلنة ،مرجع سبق ذكره،ص 6.

المطلب الثاني : التوازن العام في سوق السلع والخدمات

لكي يتحقق التوازن العام في سوق السلع والخدمات فإنه يجب أن يكون الطلب الكلي مساويا أو معادلا للعرض الكلي ويمكن تعريف الطلب الكلي بأنه إجمالي السلع والخدمات المختلفة التي ترغب القطاعات الأربعة في الإنفاق والحصول عليها ويتكون الطلب الكلي من عناصر الأنفاق الكلي ويمكن حسابه :

$$AD=C+I+G+X-M$$

أما العرض الكلي هو مستوى الناتج الكلي في الاقتصاد وذلك خلال فترة زمنية معينة $AS=Y$

وعليه فإن التوازن العام سيكون على النحو التالي:

$$Y_t = C_t + I_t + G_t + (X_t - M_t)$$

حيث: Y_t: يمثل الناتج الداخلي، $C_t + I_t + G_t$: يسمى بالطلب الداخلي، $X_t - M_t$: يسمى بالطلب الأجنبي الصافي.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

المطلب الأول: عرض مختلف الدراسات السابقة

الفرع الأول :دراسة سليم حمود[1] تحت عنوان "دراسة قياسية للتنبؤ على دالة الطلب على النقد في الجزائر"

تهدف هذه الدراسة الى تقديم نموذج لدالة الطلب على النقد في الجزائر،وقد اعتمد فيها الباحث على بيانات تمتد لأربعين سنة (1970- 2010)،وذلك بغرض التنبؤ بالكتلة النقدية، وتم فيها اعتبار أربع متغيرات ذات علاقة مباشرة بحجم الطلب على النقد وهي :الدخل-سعر الفائدة- معدل التضخم- سعر الصرف، وقد خلصت هذه الدراسة، بعد اجراء الاختبارات الاحصائية المناسبة،الى أن الدخل الذي عبر عنه بالناتج الداخلي الخام هو المحدد الأساسي لدالة الطلب على الجزائر، وتوصل الباحث الى النتائج التالية:

[1] سليم حمود ، **دراسة قياسية للتنبؤ على دالة الطلب على النقد في الجزائر** ،ابحاث اقتصادية ادارية، جامعة تلمسان،العدد الثاني عشر ديسمبر 2012.

يتأثر الطلب على النقد مع الدخل طرديا في حين فشلت المتغيرات الأخرى في إبراز أثرها على الطلب على النقد بالنسبة للفترة المدروسة،وتبين من خلال تحليل التباين بأن الطلب على النقود في الجزائر يكون بدافع المعاملات فقط ، في حين أن الطلب على النقد بغرض المضاربة غائب تماما،ومن خلال دراسة السببية وتحليل الصدمات العشوائية ما بين الطلب على النقد والعوامل المفسرة له تبين أن الناتج الداخلي الخام يفسر الكتلة النقدية، في حين الكتلة النقدية ليس لها تأثير في الناتج الداخلي الخام .

الفرع الثاني : دراسة جار التبي بابو جار النبي[1] تحت عنوان"محددات الطلب علي الواردات في إطار نماذج المعادلات الآنية"

هدفت الدراسة إلى تقدير محددات الطلب على واردات السودان خلال الفترة (1978 م -2012 م) تم بناءنموذج آني لواردات السودان وتحليل خواص السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج باستخدام اختبار ديكي – فولر الموسع لتحديد رتبة تكامل كل سلسلة زمنية ومن ثم التحقق من تكاملها المشترك باستخدام اختبار جوهانسن، وقد كشفت نتائج هذه الاختبارات عن سكون وتكامل كل سلسلة زمنية على حدة من الدرجة الأولى .ولتقدير آثار المحددات، تم استخدام طريقة المربعات الصغرى ذات الثلاث مراحل3SLS وقد أوضحت نتائج التقدير معنوية أثر الناتج المحلي الإجمالي والأسعار النسبية وسعر الصرف وضريبة الواردات .أوصت الدراسة بضرورة تنويع مصادر الدخل في الإقتصاد المحلي من خلال إستغلال كافة الموارد الإقتصادية المتاح، وذلك من أجل تخفيف الإعتماد على عوائد البترول. ومن ناحية أخرى عند صياغة السياسات التجارية لابد من الأخذ في الإعتبار أثر الناتج المحلي الإجمالي على الواردات نظرا لأهميته كمحدد للواردات في المدى البعيد، لأنه من ناحية يفضي إلى إستنزاف جزء كبير من الدخل في الإنفاق على الواردات على حساب الإنتاج المحلي، ومن ناحية أخرى لاسيما في حالة إنخفاض عوائد البترول قد تكون له آثار سلبية على ميزان المدفوعات.

الفرع الثالث:دراسة سعيد هتهات[2] تحت عن عنوان"دراسة إقتصادية و قياسية لظاهرة التضخم في الجزائر"

تهدف هذه الدراسة إلى دراسة تنيؤية لمستقبل التضخم في الجزائر وكانت الدراسة خلال الفترة ما بين (1987-2004)، وحصر أهم المصادر التي يمكن أن تسبب في إحداث موجات تضخمية ،من خلال الزيادة في الطلب الكلي، وإرتفاع العرض، إرتفاع التكاليف الانتاجية،إستيراد معظم السلع والخذمات من الخارج، وتوصل للنتائج التالية:

[1] جار التبي بابو جار النبي،**محددات الطلب على الواردات في اطار نماذج المعادلات الانية** ،**جامعة الخرطوم**.

[2] سعيد هتهات،**دراسة إقتصادية و قياسية لظاهرة التضخم في الجزائر**،مذكرة ماجستير،جامعة قاصدي مرباح ،ورقلة ، 2006.

بأن التضخم يمكن أن يحصل عندما يكون حجم الإنفاق الكلي أكبر من قيمة حجم الناتج الوطني،وتزيد حدته كلما إقترب الإقتصاد من مستوى التوظيف الكامل،تقوم السياسة النقدية المضادة للتضخم على أساس تحقيق إنكماش في الإئتمان المصرفي، وجود سببية ثنائية عالية بالنسبة للإقتصاد الجزائري بين البطالة والتضخم ووجود علاقة عكسية بينهما، ونتائج التوقع بمعدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (2005-2006) سوف تشهد إستقرار نوعا ما.

الفرع الرابع : دراسة إسماعيل بن قانة[1] تحت عنوان 'بناء نموذج هيكلي تنبؤي للإقتصاد الجزائري"

تهدف هذه الدراسة تشخيص حال الاقتصاد الجزائري واستشراف مستقبل متغيراته وتقويم سياساته الاقتصادية باستعمال نماذج الاقتصاد القياسي الكلي ، ، وذلك خلال الفترة مابين (1970-2009)، انطلق الباحث في دراسته هذه من إشكالية عامة حاول الإجابة فيها عن إمكانية بناء نموذج قياسي كلي ، يختبر الصدمات التي قد تنجر جراء الأزمات الداخلية أو الخارجية التي تؤثر فيها وأثرها على السياسات الاقتصادية المنتهجة،وتوصل إلى النتائج التالية:

إن أحسن طريقة للتقدير هي طريقة 2SLS ذلك أنها تنتج مقدرات متسقة ومتقاربة، استنتج الباحث من محاكاته للنموذج ووضعه لسيناريوهات بديلة على متغيرات سعر الفائدة الاسمي وأسعار البترول وسعر الصرف أن تأثيرها ضعيف على متغيرات الاقتصاد الكلي الجزائري نظرا لأنه لا توجد يد خفية تسيرهما،وأن الاقتصاد الجزائري كل متكامل مع بعضه في كل أسواقه وقطاعاته ومع باقي العالم.

المطلب الثاني:المقارنة والتعليق على النتائج

1 – المقارنة

لقد استعمل كل من الباحث جار التبي و اسماعيل بن قلنة في دراستهم النموذج المعادلات اللآنية وهذا ينطبق على دراستنا ولكن كل واحد منهما اختلف في دراسة التطبيقية بحيث استعمل جارتبي اختبار الاستقرارية لديكي فولر الموسع ثم التكامل المشترك لاختبار جوهانسن ثم تقدير النموذج بطريقة 3SLS في حين اسماعيل بن غانة استعمل نفس الطريقة المستعملة في الدراسة ،وذلك باستخلاص العلاقة بين المتغيرات لبناء النموذج الاني ثم استخدام مرحلة التعرف على الدالة هل هي معرفة ام لا ثم تقدير النموذج بطريقة 2SLS ،اما الباحث سعيد هتهات فقد استعمل في دراسته الاختبارات المالية الكمية ARCHو

[1] إسماعيل بن قلنة، **بناء نموذج هيكلي تنبؤي لإقتصاد الجزائري**،مذكرة دكتوراه، جامعة الجزائر ،2013.

GARCH للتنبؤ بظاهرة التضخم في الجزائر ودراسة السببية أما الباحث سليم حمود فقد استعمل اختبار الانحذار الذاتي VAR وذلك من خلال دراسة الاستقرارية ثم التكامل المشترك ثم تقدراسة السببية ثم التقدير والتنبؤ.

2- التعليق على النتائج :

بالنسبة لجار التبي وجد ان جميع متغيراته مستقرة من الدرجة الاولى ومتكاملةمن الدرجة الاولى وبعد تقدير النموج كل معادلات النموذج معرفة وبعد تقديرها بطريقة 3SLS وجد ان كل المعاملات لها معنوية احصائية وكذلك لا يوجذ ارتباط ذاتي للاخطاء ، وهناك علاقة عكسية بين الكمية المطلوبة للاستيراد سعرها ،اما نتائج التي تحصل عليها اسماعيل بن غانة في تقريبا نفس النتائج المتحصل عليها في دراستنا وذلك ان استخلاص العلاقة بين المتغيرات جاءت مطابقة حسب النظريات الاحصائية وكذلك ان جميع الدوال معرفة و هي زائدة التعريفة الا معادلة التوازنية فهي تامة التعريف وهذا ماتحصلنا عليه في دراستنا وفي تقدير النموذج بطريقة 2SLS جاءت جيدة ولايوجذ ارتباط ذاتي للاخطاء وهي صالحة للتنبؤ ي حين ان النموذج المقدر المتحصل عليه في دراستنا لم يكن جيد ويوجد ارتباط ذاتي للاخطاء مما اطررنا لتصليح النموذج المقدر،اما سعيد هتهات فقد وجد علاقة عكسية بين البطالة والتضخم ،وبعد اجراء التنبؤ وجد ان مدلات التضخم سوف تستقر نوعا ما، اما بالنسبة لسليم حمود وجد ان الناتج الداخلي الخام هو الذي يسبب في الكتلة النقدية وان السببية ليست متبادلة،وان الطلب على النقد في الجزائر يكون بشكل رئيسي بدافع المعاملات.

خلاصة الفصل:

لقد تطرقنا في هذا الفصل إلى سوق السلع والخدمات من خلال متغيراته التي تضم: الاستهلاك،الدخل الوطني،الدخل المتاح، سعر الفائدة، الادخار، الاستثمار، الإنفاق الحكومي، الضرائب، الصادرات والواردات والتوازن بينها

لقد قمنا بتعريف كل متغير على حدى والعوامل المؤثرة فيه وفق ما تناوله أصحاب الفكر الاقتصادي من خلال تدراساتهم النظرية أو التطبيقية وخلص إلى أن كل متغير يمكنه أن يكون في دالة كمتغير داخلي كما قد يكون متغيرا خارجيا لدوال أخرى، ثم درسنا التوازن فيما بينها، وبعد ذلك قمنا بمقارنة الدراسات السابقة بدراستناوالتحليل النتائج.

تمهيد:

سوف نتطرق في هذا الفصل إلى دراسة تطبيقية لسوق السلع والخذمات في الاقتصاد الجزائري ،حيث تم تقسيمه إلى مبحثين،حيث نتناول في المبحث الأول الإطار التطبيقي وقسم إلى مطلبين في المطلب الأول تحليل وتفسير منحنيات متغيرات سوق السلع والخذمات بقيمها الحقيقية خلال الفترة مابين (1980-2013)،ثم المطلب الثاني ندرس نموذج الدراسة من خلال التعرف على نوع النموذج والطرق لبناء نموذج قياسي.

أما في المبحث الثاني هو عرض لنتائج الدراسة ونتناول في المطلب الأول إستخلاص العلاقة بين المتغيرات ثم في المطلب الثاني مرحلة التعرف على معادلات النموذج وفي المطلب الثالث تقدير النموذج وتحليل النتائج والمطلب الرابع مناقشة النتائج.

المبحث الاول :الاطار التطبيقي للدراسة

بالاعتماد على الملحق رقم(1)

- جدول رقم (01) : قيم المتغيرات المعبر عنها بالقيم الاسمية؛
- جدول رقم (02) : قيم المتغيرات المعبر عنها بالقيم الحقيقية .

المطلب الاول : تحليل وتفسير متغيرات سوق السلع والخذمات

الشكل (1.2):منحنى الاستهلاك العائلي

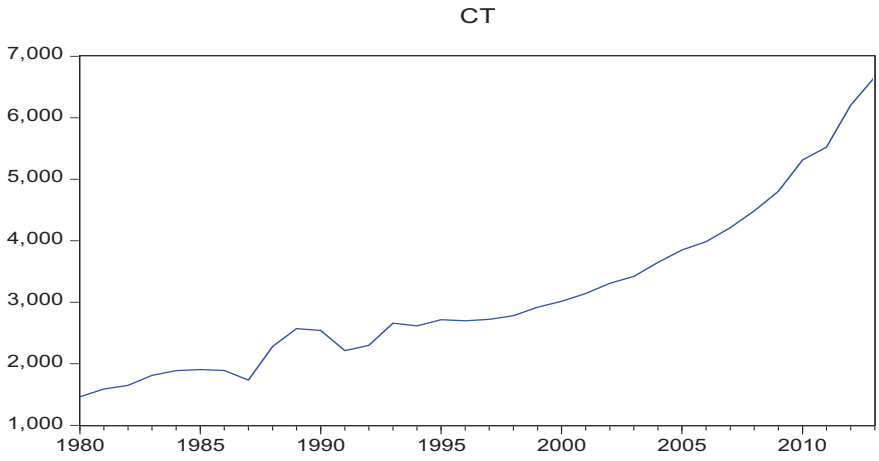

المصدر: من اعداد الباحث باستعمال برنامج *Eviews8*

نلاحظ من الشكل (1.2) أن الاستهلاك عرف ارتفاعا بطيئا في بداية الثمانينات وحتى التسعينيات فقد قدر سنة 1980 بحوالي 1461.6 مليون دج ليصل سنة 1990 الى 2542 مليون دج كقيمة حقيقية ثم انخفض سنتي (91و92)،وهذا راجع للأوضاع التي شهدتها الجزائر في فترة التسعينيات وبالتالي هجرة المواطنين للخارج وعدم دخول المنتجات الأجنبية إلى السوق الجزائرية ،لكن بعد سنة 1992عرف ارتفاعا كبيرا ليصل الى 6662 مليون دج جزائري سنة 2013 وهذا راجع إلى العوامل المؤثرة في الإستهلاك من حيث النمو الديمغرافي فمن 18.666 مليون نسمة سنة 1980 الى 37.955 مليون نسمة سنة 2013وبالتالي زيادة الطلب على السلع والخدمات وكذلك زيادة دخل لدى الفرد وتحسين جودة المنتجات كل هذه العوامل أدت إلى ارتفاع الإستهلاك.

الشكل(2.2):منحنى الادخار

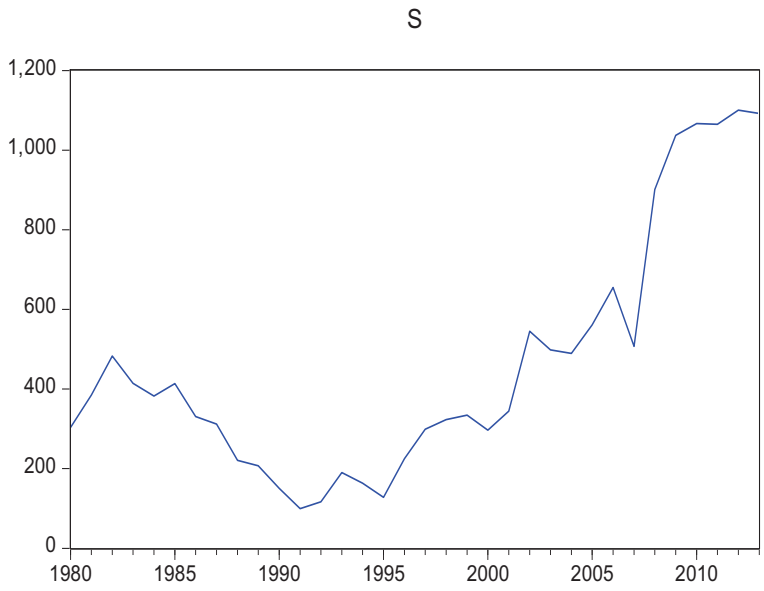

المصدر: من اعداد الباحث باستعمال برنامج *Eviews8*

نلاحظ من خلال الشكل (2.2)أن منحنى الادخار إنخفض في فترة الثمانيات وحتى بداية التسعينيات وهذا يعود في الأساس إلى ضعف دخل المواطن وبالتالي ميل المواطن إلى الإستهلاك نظرا للدخل المحدود التي يتقاضاه وكذلك عدم ثقة المواطن في الدولة إلا أنه يلاحظ نوع من التحسن نحو الارتفاع بداية من نهايةالتسعينات وهذا راجع إلى زيادة دخل الفرد وتشجيع البنوك من حيث عدم التعامل مع الربا وكذلك الشراكة مع بنوك أخرى سواء عربية أو أجنبية.

الشكل (2-3):منحنى معدل الفائدة

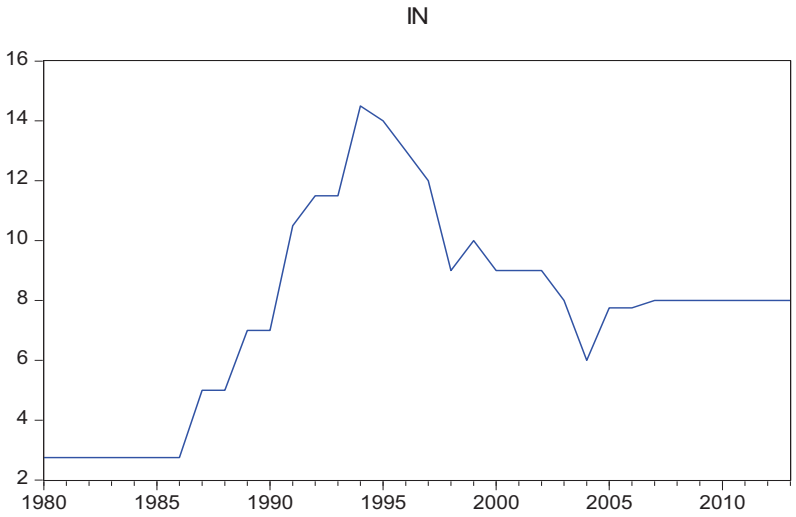

المصدر: من اعداد الباحث باستعمال برنامج *Eviews8*

نلاحظ من المنحنى ان معدل الفائدة كان 2.75% سنة 1980 انتقل الى 8% سنة 2013، وما يلاحظ عليه انه بقي ثابت مند سنة 1980 الى سنة 1986 بنسبة 2.75% ، بسبب تحديده كليا من طرف السلطات الجزائرية نظرا لما تتطلبه آليات الاقتصاد المخطط ، كما عرفت سنة 1994 اكبر معدلات فائدة 14.5% ويعود هذا الارتفاع الى نتائج سياسات التحرير المالي، وبعد سنة 1995 بدأت في الانخفاض ،ويرجع الخبراء ذلك الى ان الارتفاع الاولي لمعدلات الفائدة مبالغ فيه،بحيث ان معدلات الفائدة على القروض سنة 1994 قلصت الطلب على النقود الموجهة الى الاستثمار واستقرت خلال العقد الاخير عند مستويات 8%.[1]

[1] رحيم حسين،**أثر المتغيرات الاقتصادية على الاستثمار المحلي المباشر في الجزائر** ،مذكرة ماجستير،جامعة تلمسان ، 2010،ص 433.

الشكل(4.2):منحنى الاستثمار الوطني

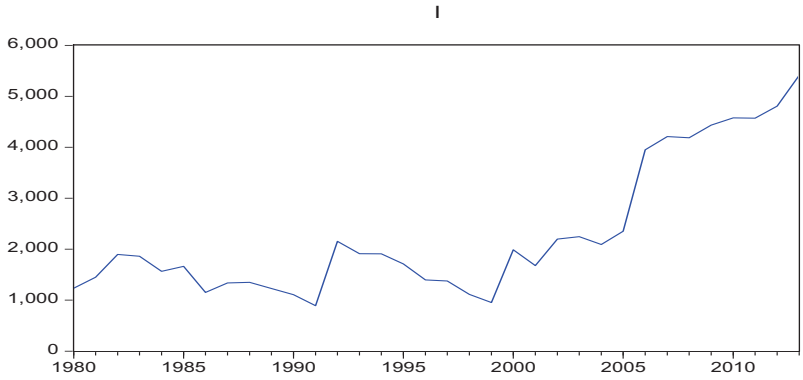

المصدر: من اعداد الباحث باستعمال برنامج *Eviews8*

نلاحظ من **الشكل(4.2)**أن حجم الاستثمار ارتفع من 1233.28 مليون دج سنة 1980 الى 5410.31 مليون دج سنة 2013 ولكنه في تذبذب وهذا راجع إلى الوضعية المعقدة التي مرت بها الجزائر على جميع الأصعدة من تفاقم أزمة المديونية الخارجيةوتدهور الأوضاع الأمنية وعدم الاستقرار السياسي و الإقتصادي مما خلف أثر سلبي على جذب الإستثمار [1]، وعدم إهتمام الدولة للصناعات وإحتكارها لها من خلال المخططات التنموية،وفي نهاية التسعينيات ارتفع اللإستثمار بشكل ملحوظ وهذا بعد الاستقرار الأمني والسياسي،وعودة الشركات الأجنبية من خلال إبرام شراكة مع تلك الشركات وذلك بإعطاء التصريح وكافة الضمانات لتحويل الأرباح ورأس المال من خلال الجوء للعدالة في المحاكم الدولية.

الشكل(5.2) :منحنى الدخل الوطني

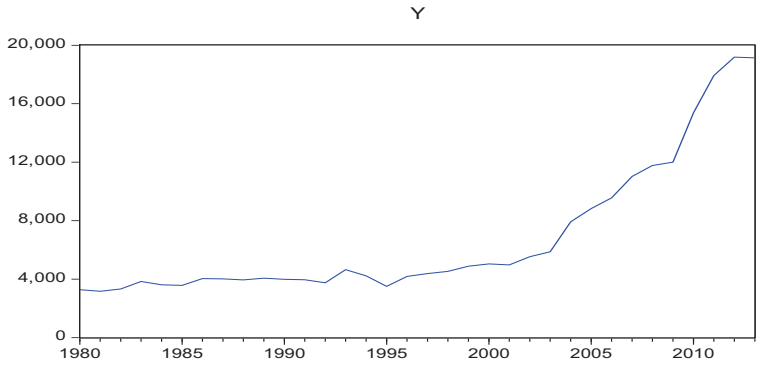

المصدر: من اعداد الباحث باستعمال برنامج *Eviews8*

[1] ناجي بن حسين،تحليل وتقييم مناخ الإستثمار في الجزائر،مجلة العلوم الإنسانية ، الجزائر,العدد 31، 2009،ص59

بالنظر الى الدخل الوطني بالقيم الحقيقية في الشكل (5.1) والذي يمثل الانتاج الوطني الخام (LA PIB)انتقل من 3275.24 مليون دج سنة 1980 الى 19133.21 مليون دج سنة 2013 ، والجزائر تعتمد في الأساس على قطاع المحروقات من الناتج الداخلي الخام وبنسبة أقل على القطاعات الأخرى القطاع الزراعي والصناعي وغيرها من القطاعات لذلك نلاحظ بعض تذبذبات في منحنى الدخل الوطني وهذا راجع إلى عدم إستقرار لأسعار البترول و في السنوات الأخيرة نلاحظ إرتفاعا في الدخل الوطني وراجع إلى إهتمام الجزائر بالقطاعات الأخرى خارج المحروقات مثل صناعة–الزراعة–الخدمات والأشغال العمومية –النقل والمواصلات.

الشكل (6.2):منحنى الدخل الوطني المتاح

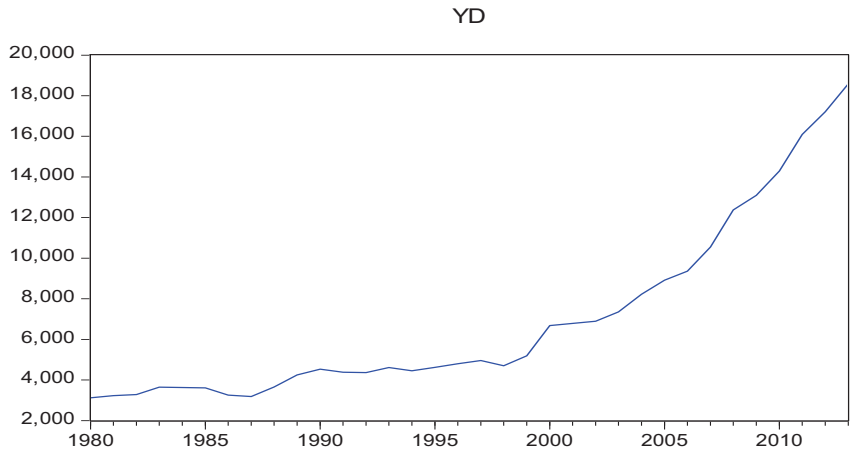

المصدر: من اعداد الباحث باستعمال برنامج *Eviews8*

نلاحظ أن منحنى الدخل المتاح شبيه بمنحنى الدخل الوطني وهذا لأن الدخل المتاح هو عبارة عن الدخل الوطني ناقص الضرائب وبالتالي فهو نفس التحليل.

الشكل(2-7):منحنى الضرائب

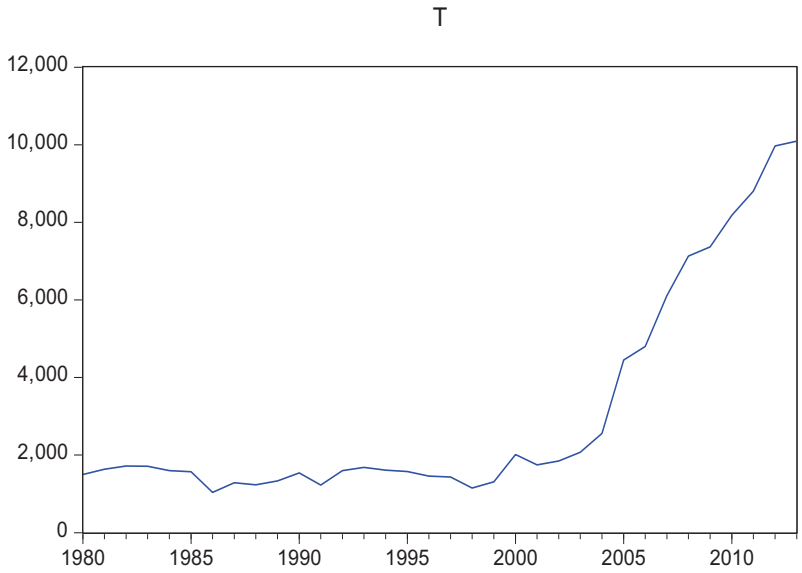

المصدر: من اعداد الباحث باستعمال برنامج *Eviews8*

نلاحظ من المنحنى ان الضرائب ارتفعت من 1497.12 مليون دج سنة 1980 الى 10094.80 مليون دج سنة 2013 كقيمة حقيقية ،وقد ظهرت عدة تغييرات على منحنى الضرائب ،وهذا راجع للاصلاحات التي قامت بها الدولة ، كفكرة وضع نظام جبائي يهدف الى تحقيق التنمية والعدالة الاجتماعية، تم تكوين لجنة وطنية لإصلاح النظام الضريبي تضم كبار موظفي وزارة المالية، كما استحدثت ضريبة على أرباح الشركات IBS وهي ضريبة تستحق سنويا على أرباح النشاطات الصناعية والتجارية والحرفية تدفع لصالح الميزانية العامة للدولة ،كل هذه الإصلاحات في النظام الضريبي الجزائري كان له ايجابيات عديدة على الاقتصاد الوطني[1] .

[1] إسماعيل بن قانة ،مرجع سبق ذكره،ص56.

الشكل (8.2):منحنى الانفاق الحكومي

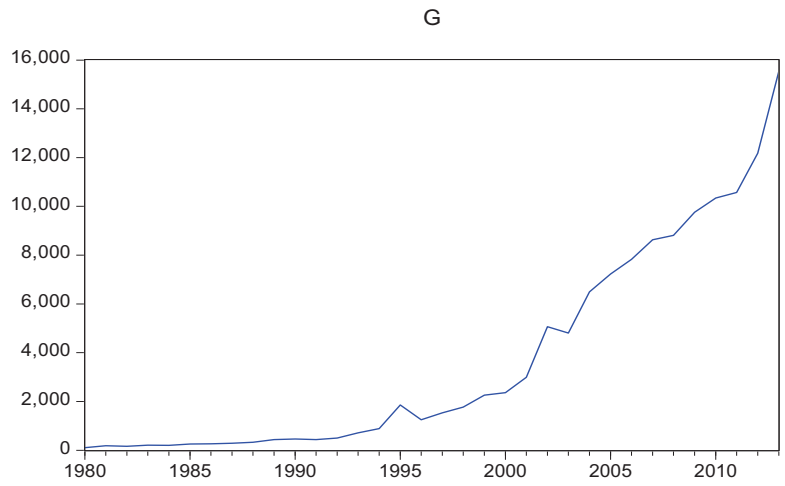

المصدر: من اعداد الباحث باستعمال برنامج *Eviews8*

نلاحظ أن حجم الإنفاق الحكومي تضاعف من 104.82 مليون دج سنة 1980 إلى 15540.06 مليون دج سنة 2013 ، ويعود هذا الإرتفاع إلى المشاريع التنموية التي قامت بها الجزائر سواءا في المجال الصحي من بناء مستشفيات وعيادات في المناطق الريفية ،وكذلك بناء مدارس جديدةو مراكز جامعية ومحطات النقل وتوزيع الكهرباء وبناء مساكن للبيوت القصديريةولا ننسى كذلك الإنفاق العسكري وغيرها كل هذه الإصلاحات والنفقات أدت إلى قفزة نوعية في اللإقتصاد الجزائري.

الشكل(9.2):منحنى الصادرات

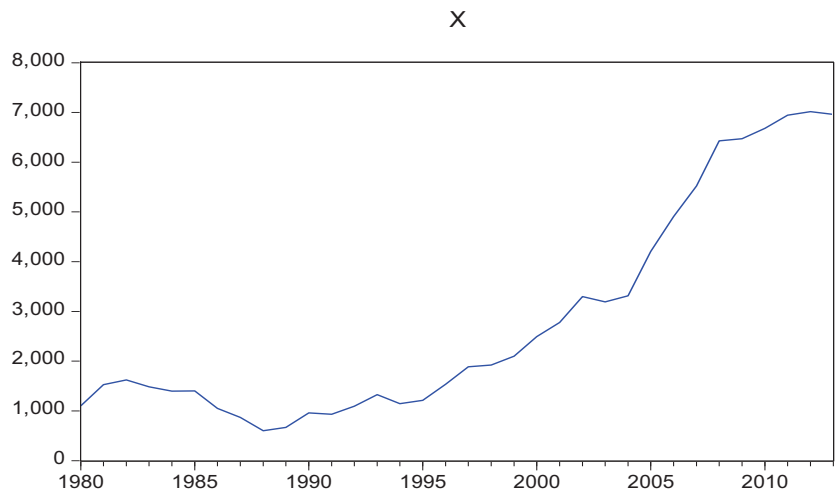

المصدر: من اعداد الباحث باستعمال برنامج *Eviews8*

نلاحظ من الشكل (**9.2**) أن أن حجم الصادرات صعد 1497.13 مليون دج سنة 1980 إلى 10094.80 مليون دج سنة 2013 ،ولكن يبدو عليه تذبذبات و هذاراجع إلى أن الجزائر رغم تنوع صادراتها إلا أنها تعتمد بدرجة كبيرة على قطاع المحروقات إذ وصلت حتي **90%** من إجمالي الصادرات وهذا راجع إلى ضعف في إنتاج في القطاعات الأخرى ولكن في السنوات الأخير إنخفضت نسبة الصادرات قليلا مما يدل على أن الدولة بدأت تعطي إهتمامات أكبر للقطاعات الأخرى كالزراعة و الصناعة وغيرها.

الشكل(10.2):منحنى الواردات

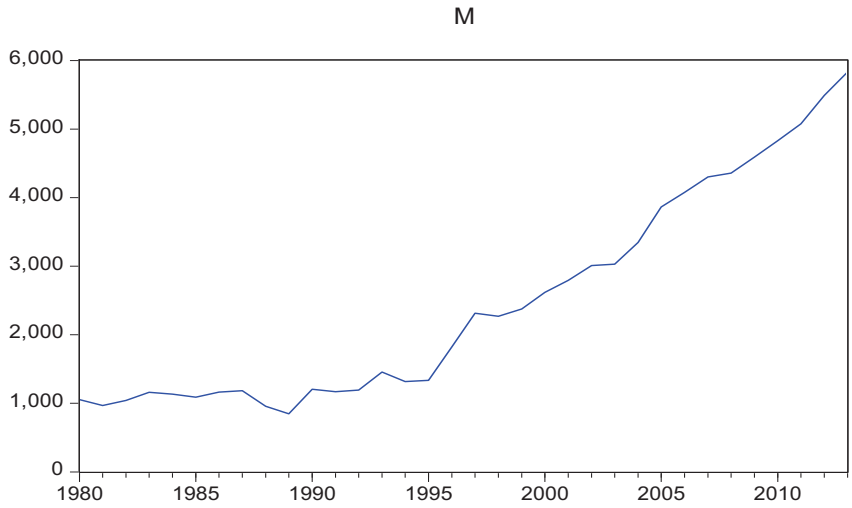

المصدر: من اعدادالباحث باستعمال برنامج *Eviews8*

نلاحظ من الشكل أن منحنى الوردات ارتفع1053.20453مليون دج سنة 1970 إلى 5832.96247 مليون دج سنة 2013،وهذا يعني أن الجزائر غير قادرة على الإكتفاء الذاتي ،حيث تطر إلى الإستيراد لتلبية حاجيات الأفراد وخاصتا في الإستهلاك الصناعية كالأدوية واللآلات والمواد الإستهلاكية وغيرها.

المطلب الثاني:نموذج الدراسة

الفرع الأول:تعريف نموذج الدراسة :

نظرا لأن نموذجنا هو نموذج قياسي متعدد المعادلات حيث يرجح ان يكون نموذجا لمعادلات انية ،وذلك لأنه لا يمكن تحديد فيه القيمة التوازنية لواحد من متغيراته الداخلية على الأقل دون استخدام بقية المعادلات والدوال ، كما أن متغيرات دواله و معادلاته مرتبطة ارتباطا تباد ليا فيما بينها وسنثبت ذلك باستعمال اختبارGRANGER ولبناء نموذج قياسي بغرض تقديره نتبع الخطوات التالية:

-دراسة العلاقة بين المتغيرات (السببية)باستعمال اختبارGRANGER

_ التعرف على دوال النموذج هل هي معرفة او غير معرفة

- مرحلة التقدير وتحليل النتائج

الفرع الثاني: دراسة خطوات النموذج الآني

1_ اختبار جرانجر للسببية

يستخدم اختبار جرانجرلدراسة العلاقات المستخلصة بين المتغيرات أي يوضح فيها ايهما المتغير الخارجي والمتغير الداخلي وكذلك نوع العلاقة بينهما:

- هل هي في اتجاه واحد أو هل هي عكسية ؟

- أم هل هي في الاتجاهين ؟

- أم لا توجد علاقة مطلقا بينها ؟

2- مرحلة التعرف:

لايكون النموذج معرفا إلا إذا كانت معادلاته ذات صيغة وحيدة إحصائيا ، لاتشترك مع غيرها من النماذج إحصائيا. [1]

هناك شرطان لتحقق تعريف معادلات النموذج وهما:

أولا: شرط الرتبة (Rank):

يتحقق هذا الشرط إذا أمكن بناء محدد واحد غير صفري برتبة$(M-1)\times(M-1)$ ، من المعاملات المستبعدة من المعادلة، ويلاحظ أن شرط الرتبة يحدد مدى تحقق تعريف المعادلة يتم التحقق من شرط الرتبة وفقا للخطوات التالية:

1. يتم تحويل دوال أو معادلات النموذج إلى معادلات صفرية مع إهمال المتغيرات العشوائية؛
2. يوضع جدول يضم فقط معلمات النموذج كما هي مرتبة؛
3. شطب صف معاملات المعادلة التي يراد تعريفها.ومن ثم شطب الأعمدة التي قيم معاملاتها لاتساوي الصفر في نفس المعادلة.
4. - تكوين محدد من الرتبة$(\mathbf{M}-1)\times(\mathbf{M}-1)$ لكل معادلة في النموذج.
5. إذا كانت قيمة واحدة على الأقل من هذه المحددات لاتساوي الصفر فإن المعادلة تكون معرفة وعلى عكس ذلك تكون المعادلة غير معرفة.

ثانيا:شرط الترتيب (Order):

هو شرط ضروري فبالنسبة لأي معادلة من النموذج حتى تعريفية (معرفة) يجب أن يكون العدد الكلي للمتغيرات (التي لا تظهر فيها وتظهر في المعادلات الأخرى) سواء كانت داخلية أو خارجية، مساوية أو أكبر من عدد معادلات النموذج مطروحا منه واحد.[2]

أي: $\mathbf{K - F \geq M - 1}$

[1] جار التبي بادوجار النبي ،مرجع سبق ذكره ،ص 7
[2] اسماعيل بن غانة ،مرجع سبق ذكره ،ص167 .

حيث: **K**: يمثل العدد الكلي لمتغيرات النموذج (داخلية وخارجية) ؛

F: يمثل عدد المتغيرات (داخلية أو خارجية) بالمعادلة محل التعرف؛

K–F: يمثل عدد المتغيرات التي تظهر في المعادلة محل التعرف؛

M : يمثل عدد معادلات النموذج ويساوي عدد المتغيرات الداخلية.

نتيجة لهذا الشرط يتم تمييز ثلاثة حالات للتعرف هي:

–**معادلة زائدة التعريف**: حيث تكون عندما يكون شرط الرتبة السابق محقق وكان $K-F>M-1$ شرط الترتيب على هذا النحو وبالتالي يمكن تقدير معالمها.

–**معادلة تامة التعريف**: يقال عنها كذلك إذا تحقق شرط الرتبة وكان: $K-F=M-1$ وبالتالي يمكن تقدير معالمها.

–**معادلة ناقصة التعريف**: يقال عن معادلة كذلك إذا كان: **K–M < M –1** حيث لا تكون تعريفية لأن شرط الرتبة فيها لن يتحقق ولا يمكن تقدير معالمها بأي طريقة كانت.

3– مرحلة التقدير:

بعد أن يتم التعرف على معادلات النموذج يوجد اكثر من طريقة لتقدير معالمه ولكن لها شروطوالتي تلخص كالآتي:

– إذا كانت معادلة من النموذج أو أكثر ناقصة التعريف كما سلف فأنه لا يمكن تقدير معالم النموذج بأي طريقة كانت؛

–إذا كانت معادلة من النموذج أو أكثر تامة التعريف فأنه يمكن تقديرها بـ $2SLS$ وILS حيث أن هذه الأخيرة تمتاز ببساطتها لذلك فهي الأكثر استعمالا هنا؛

–إذا كانت معادلة من النموذج أو أكثر زائدة التعريف فإن طريقتي OLS وILS لا تصلحان هنا، لذلك يبقى لنا دراسة خواص المقدرات الناتجة بالطرق الباقية مثل: GMM، $3SLS$، $2SLS$ ...الخ.

بعد تقدير النموذج نقوم بتحليل ومناقشة النتائج

المبحث الثاني:عرض النتائج

المطلب الأول:استخلاص العلاقات بين المتغيرات

بناءا على النموذج النظري الذي استخلاصناهسابقا حسب مختلف النظريات الاقتصادية ، سنحاول إثبات مدى صحة ذلك إحصائيا على معطيات متغيرات الاقتصاد الكلي الجزائري ولهذا الغرض سنستعمل اختبار GRANGER للسببية.

تطبيق اختبار GRANGER على المتغيرات:

العلاقة بين الاستهلاك (CT) والدخل المتاح(YD):

Yd:H0 لا تسبب CT

CTتسبب Yd:H1 أي:$CT = f(Yd)$

او CT:H0 لا تسبب Yd

Ydتسبب CT:H1 أي: $Yd = f(CT)$

باستعمال برنامج eviews8 على سلسلتيCT و Yd نجد:

Pairwise Granger Causality Tests

Date: 04/07/15 Time: 12:01

Sample: 1980 2013

Lags: 2

Prob.	F-Statistic	Obs	Null Hypothesis:
0.0012	8.65726	32	YD does not Granger Cause CT
0.6099	0.50367		CT does not Granger Cause YD

نلاحظ ان:

احتمال0.0012=$p(F_t)$ < 0.05[1] وهذا يعني أننا نرفض فرضية العدمH0 ونقبل الفرضية البديلة H1 ومنهYdتسببCT

واحتمال 0.6099= $p(F_t)$ >0.05 وهذا يعني أننا نقبل H0 فرضية العدم و نرفض الفرضية البديلة H1 ومنهCT **لا** تسبب Yd

وعليه نستنتج أن:$C T = f (Yd)$ وهي علاقة في اتجاه واحد.

2-العلاقة بين الواردات (M) والدخل الوطني (Y) :

بنفس الطريقة نجد :

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 04/07/15 Time: 13:34
Sample: 1980 2013
Lags: 2

Prob.	F-Statistic	Obs	Null Hypothesis:
0.0203	4.51489	32	Y does not Granger Cause M
0.0553	3.22826		M does not Granger Cause Y

نلاحظ أن:

احتمال0.0203=$p(F_t)$ < .05 وهذا يعني أننا نرفض الفرضية العديمة H0 ونقبل الفرضية البديلةH1 ومنهYتسبب M

واحتمال 0.0553= $p(F_t)$ >0.05 وهذا يعني أننا نقبل الفرضية العديمة H0 و نرفض نقبل الفرضية البديلةH1 ومنهM **لا** تسبب Y

وعليه نستنتج أن:$M= f (Y)$ وهي علاقة في اتجاه واحد.

[1] يمكن أيضا أن نقوم بمعرفة Ft من الجدول ثم نحكم اذا كانت Fc < Ft هذا يعني أننا نقبلH0 و نرفضH1

3-العلاقة بين الدخل المتاح(YD)والادخار(S):

Pairwise Granger Causality Tests

Date: 04/07/15 Time: 13:46

Sample: 1980 2013

Lags: 2

Prob.	F-Statistic	Obs	Null Hypothesis:
0.1562	1.99064	32	S does not Granger Cause YD
0.0005	10.1376		YD does not Granger Cause S

نلاحظ أن:

احتمال 0.1562= $p(F_t)$ >0.05 وهذا يعني أننا نقبل الفرضية العديمةH0 و نرفض الفرضية البديلةH1 ومنهS **لا** تسبب Yd

واحتمال0.0005=$p(F_t)$ < 0.05 وهذا يعني أننا نرفض الفرضية العديمة H0 ونقبل الفرضية البديلةH1 ومنهYdتسبب S

وعليه نستنتج أن:(YD) f =S وهي علاقة في اتجاه واحد.

4-العلاقة بين الضرائب(T) والدخل الوطني(Y):

بنفس الطريقة نجد :

Pairwise Granger Causality Tests

Date: 04/07/15 Time: 14:12

Sample: 1980 2013

Lags: 2

Prob.	F-Statistic	Obs	Null Hypothesis:
0.0154	4.89292	32	Y does not Granger Cause T
0.0305	3.98296		T does not Granger Cause Y

نلاحظ أن:

احتمال0.0154=p(Ft) < 0.05 وهذا يعني أننا نرفض الفرضية العديمة H0 ونقبل الفرضية البديلة H1 ومرهY تسبب T

واحتمال0.0305=p(Ft) < 0.05 وهذا يعني أننا نرفض الفرضية العديمةH0 ونقبل الفرضية البديلة H1 ومرهT تسبب Y

وعليه نستنتج أن:(Y) *f* =T و (T) *f* =Y تعني انه توجد علاقة في الاتجاهين

5- العلاقة بين الاستثمار (I) ومعدل الفائدة (IN):

بنفس الطريقة نجد :

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 05/02/15 Time: 17:32
Sample: 1980 2013
Lags: 2

Prob.	F-Statistic	Obs	Null Hypothesis:
0.8025	0.22188	32	I does not Granger Cause IN
0.0369	3.73865		IN does not Granger Cause I

نلاحظ أن:

احتمال 0.8025= p(Ft) >0.05 وهذا يعني أننا نقبل الفرضية العديمةH0 و نرفض الفرضية البديلة H1 ومرهI **لا** تسبب IN

واحتمال0.0369=p(Ft) < 0.05 وهذا يعني أننا نرفض الفرضية العديمةH0 ونقبل الفرضية البديلة H1 ومرهIN تسبب I

وعليه نستنتج أن: (IN) *f* =I وهي علاقة في اتجاه واحد

6- العلاقة بين الادخار(S) ومعدل الفائدة (IN):

بنفس الطريقة نجد :

Pairwise Granger Causality Tests
Date: 05/02/15 Time: 17:43
Sample: 1980 2013
Lags: 2

Prob.	F-Statistic	Obs	Null Hypothesis:
0.7457	0.29665	32	S does not Granger Cause IN
0.7649	0.27073		IN does not Granger Cause S

نلاحظ أن:

احتمال 0.7457= $p(F_t)$ >0.05 وهذا يعني أننا نقبل الفرضية العديمةH0 و نرفض الفرضية البديلة H1 ومنه S **لا** تسبب IN

احتمال 0.7649= $p(F_t)$ >0.05 وهذا يعني أننا نقبل الفرضية العديمةH0 و نرفض الفرضية البديلة H1 ومنه IN **لا** تسبب S

وعليه نستنتج أن: لاتوجد علاقة بين المتغيرين.

إذن وفقا لتطبيق اختبارGRANGERعلى معطيات الاقتصاد الجزائري فانه يمكننا بناء النموذج في الشكل التالي:

$$Ct = c(1) + c(2)\ Ydt + c(3)\ Ydt\text{-}1 + \varepsilon\ 1t$$

$$S\ t = c(4) + c(5)Ydt + \varepsilon\ 2t$$

$$I\ t = c(6) - c(7)\ Nt + \varepsilon\ 3t$$

$$Tt = c(8) + c(9)Yt + \varepsilon\ 4t$$

$$M\ T = C\ (10) + C(11)\ Yt + \varepsilon\ 5t$$

$$It + Xt + Gt = St + Mt + Tt$$

المطلب الثاني : مرحلة التعرف:

1- شرط الرتبة: يمكن تطبيقه كما يلي:

أ) **تحويل دوال ومعادلات النموذج إلى معادلة صفرية**: بعد إهمال المتغيرات العشوائية، يمكن إيجاد:

$$-Ct + c(1) + c(2)\ Ydt + c(3)\ Ydt\text{-}1 = 0$$

$$-S\ t + c(4) + c(5)Ydt = 0$$

$$-I\ t + c(6) - c(7)\ Nt = 0$$

$$-Tt + c(8) + c(9)Yt = 0$$

$$-M\ T + c\ (10) + c(11)\ Yt = 0$$

$$-It - Xt - Gt + St + Mt + Tt = 0$$

ب) كتابة جدول معالم أو معاملات المعادلات:

تكتب كل معالم متغيرات النموذج في جدول، وتمثل أسطره المعادلات والدوال –كما هي مرتبة– بينما أعمدته تمثل المتغيرات

الدوال	C	Yd-1	Yd	S	I	IN	T	Y	M	X	G	المتغيرات / الثابت
1	**-1**	c(3)	c(2)	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	c(1)
2	**0**	**0**	c(5)	**-1**	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	c(4)
3	**0**	**0**	**0**	**0**	**-1**	- c(7)	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	c(6)
4	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**-1**	c(9)	**0**	**0**	**0**	c(8)
5	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	c(11)	**-1**	**0**	**0**	c (10)
6	**0**	**0**	**0**	**1**	**-1**	**0**	**1**	**0**	**1**	**-1**	**-1**	0

ج) حساب محدد كل معادلة:

نقوم بشطب سطر معالم كل معادلة نريد التعرف عليها وشطب كل الأعمدة الموافقة له ذات المعالم غير المعدومة

ثم نحسب محدد المعالم المتبقية من الرتبة $(M-1)\times(M-1)$:

حيث:M : تمثل عدد المعادلات

ج-1) **دالة الاستهلاك:** $\mathbf{C\ t = c(1) + c(2)\ Yd\ t + c(3)\ Ydt-1 + \varepsilon 1t}$

بشطب سطر دالة الاستهلاك والأعمدة الموافقة له–ذات المعالم غير المعدومة نجد المحدد من الرتبة $(M-1)\times(M-1)$

$$\Delta 1= \begin{vmatrix} 0 & 0 & 0 & 0 & -1 \\ 0 & 0 & -C(7) & -1 & 0 \\ C(9) & -1 & 0 & 0 & 0 \\ C(11) & 0 & 0 & 0 & 0 \\ 0 & 1 & 0 & -1 & 1 \end{vmatrix} \neq 0$$

وحتى تكون دالة الاستهلاك معرفةأو غير معرفة نقوم بحساب أي محدد من الرتبة$(M-1)\times(M-1)$

إذن: باستعمال برنامجMATLABنحصل على أن محدد على الأقل غير معدوم إذن فدالة الاستهلاك دالة معرفة أو(تعرفية).

بنفس الطريقة يمكننا إثبات أن بقية الدوال والمعادلات كلها معرفة .

2- شرط الترتيب

بما أن شرط الرتبة محقق بالنسبة لكل دوال النموذج، يتم المرور إلى شرط الترتيب وهنا يلاحظ أن عدد متغيرات[1]النموذج **K=11** متغيرا فبالنسبة للدالة الأولى التي عدد متغيراتها **F=3** متغيرات، إضافة إلى أن عدد دوال ومعادلات النموذج **M=6** دالة (ومعادلة) نستنتج أن:

$$\mathbf{M-1 = 6-1 = 5}\text{ و }\mathbf{K-F = 11-3 = 8}$$

إذن: $\mathbf{K-F > M-1}$ وهو ما يعني أن الدالة الأولى زائدة التعريف.

بتطبيق هذا الشرط على كامل الدوال والمعادلات أفرزنا النتائج المدونة على الجدول التالي:

جدول رقم (1): ملخص نتائج تطبيق شرط الترتيب على النموذج

المعادلة	اتجاه الشرط	الحكم
1	**5 < 8**	زائدة التعريف
2	**5 < 9**	زائدة التعريف
3	**5 < 9**	زائدة التعريف
4	**5 < 9**	زائدة التعريف
5	**5 < 9**	زائدة التعريف
6	**5 = 5**	معادلة توازنية

المصدر : من إعداد الطالب

[1] يجب الإشارة إلى أنه حتى المتغيرات المتباطئة تأخذ بعين الاعتبار عند حساب شرطي الترتيب والرتبة.

المطلب الثالث : مرحلة تقدير وتحليل النتائج

لقد استنتجنا في المطلب السابق ان كل معادلات النموذج زائدة التعريف ماعدا معادلة واحدة وهي معادلة التوازن فهي تامة التعريف ،لذلك فانه يمكن تقدير معالم النموذج بطريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين *2SLS* بالنظر لجودة مقدراتها، وذلك باستعمال برنامج *Eviews* واعطى النتائج التالية:

System: UNTITLED
Estimation Method: Two-Stage Least Squares
Date: 05/09/15 Time: 00:59
Sample: 1981 2013
Included observations: 33
Total system (balanced) observations 165

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	
0.0000	5.415479	48968.08	265185.6	C(1)
0.4344	0.783748	0.154397	0.121009	C(2)
0.1388	1.488034	0.173671	0.258429	C(3)
0.3961	-0.850966	12532.88	-10665.05	C(4)
0.0000	31.85554	0.002080	0.066253	C(5)
0.2270	1.212980	642374.8	779188.1	C(6)
0.4091	-0.827652	75648.90	-62610.96	C(7)
0.0081	-2.684196	82399.54	-221176.5	C(8)
0.0000	40.61276	0.013269	0.538877	C(9)
0.0027	3.053789	84517.94	258099.9	C(10)
0.0000	21.97489	0.013610	0.299073	C(11)

6.91E+53Determinant residual covariance

Equation: CT= C(1) + C(2) *YD+ C(3) *YD(-1)
Instruments: YD YD(-1) IN Y C
Observations: 33

1681429.	Mean dependent var	0.984292R-squared
1597719.	S.D. dependent var	0.983245Adjusted R-squared
1.28E+12	Sum squared resid	206809.4S.E. of regression
		0.142829Durbin-Watson stat

Equation: S = C(4) + C(5)*YD
Instruments: YD YD(-1) IN Y C
Observations: 33

258429.1	Mean dependent var	0.970357R-squared
304040.5	S.D. dependent var	0.969401Adjusted R-squared
8.77E+10	Sum squared resid	53184.77S.E. of regression
		1.295395Durbin-Watson stat

Equation: I = C(6) - C(7)*IN
Instruments: YD YD(-1) IN Y C
Observations: 33

1270589.	Mean dependent var	0.021619R-squared
1401710.	S.D. dependent var	-0.009941Adjusted R-squared
6.15E+13	Sum squared resid	1408660.S.E. of regression
		0.044708Durbin-Watson stat

Equation: T = C(8) + C(9)*Y
Instruments: YD YD(-1) IN Y C
Observations: 33

1938174.	Mean dependent var	0.981552R-squared
2620500.	S.D. dependent var	0.980957Adjusted R-squared
4.05E+12	Sum squared resid	361620.8S.E. of regression
		0.686620Durbin-Watson stat

Equation: M = C (10) + C(11) *Y

Instruments: YD YD(-1) IN Y C
Observations: 33

1456526.	Mean dependent var	0.939676R-squared
1486415.	S.D. dependent var	0.937731Adjusted R-squared
4.26E+12	Sum squared resid	370917.6S.E. of regression
		0.258667Durbin-Watson stat

$$CT=265185.6+0.121009*YD+0.258429*YD_{(-1)}$$

$$S=-10665.05+0.066253*YD$$

$$I=779188.1-61610.96*IN$$

$$T=-221176.5+0.538877*Y$$

$$M=258099.9+0.299073*Y$$

تحليل النتائج :

1- التحليل الاقتصادي:

- بالنسبة لدالة الإستهلاك: نلاحظ أن إشارة الثابت والذي يمثل الإستهلاك التلقائي عندما تكون قيمة المتغيرات المستقلة صفر ومعامل الدخل المتاح $C(2)$،ومعامل الدخل المتاح في الفترة السابقة $C(3)$ نلاحظ أن إشارتهم موجبة و هذا يدل على العلاقة

الطردية بين الدخل المتاح YD و الإستهلاك العائلي CT وهذا مطابق للنظرية الإقتصادية حيث كلما زاد دخل الفرد يزيد الإستهلاك لدى الفرد .

– بالنسبة لدالة الادخار نلاحظ ان اشارة الثابت سالبة وهذا مخالف للنظرية الاقتصادية في حين ان معامل الدخل المتاح C(5) اشارته موجبة مما يدل على العلاقة الطردية بينهما أي كلما زاد الدخل زاد الاخار لدى الفرد.

– بالنسبة لدالة الاستثمار:نلاحظ ان اشارة الاستثمار المستقل C(6) موجبة في حين اشارة معدل الفائدة سالبة وهذا مطابق للنظرية الاقتصادية حيث إن الرفع من سعر الفائدة يعني دعوة المستثمرين إلى التقليل من طلبهم على القروض ا لإستثمارية، وإلا فإنهم سيرجعونها مع فائدة اكبر.

– بالنسبة لدالة الضرائب: نلاحظ ان الضرائب المستقلة سالبة وهذا غير مطابق للنظرية الاقتصادية في حين ان اشارة الدخل الوطني C(8) المتعلق بالضرائب موجبة وهذا مايدل على ان هناك علاقة طردية بينهما أي كلما زاد الدخل زادت الضرائب مثل : الضريبة البائعين والمنتجين ، وكذلك زيادة الضريبة على الكهرباء و النقل وغيرها.

– بالنسبة لدالة الواردات:نلاحظ أن اشارة الواردات وهي مستقلة عن الدخل الوطني موجبة في وكذلك بالنسبة لمعامل الدخل الوطني موجب يتفق مع النظرية الإقتصادية حيث أن رفع قدرات الإنتاجية إقتصاد الجزائر تتطلب إستيراد الآلات والسلع التي تدخل في العملية الإنتاجية.

2– التحليل الاحصائي :

أ –إن المحددات (المتغيرات الخارجية) لا تفسر جميعها المتغيرات الداخلية للنموذج، إذ وفقا لاختبار ستيودنت للمعنوية الجزئية يلاحظ أن:

بالنسبة للإستهلاك العائلي: نلاحظ أن الثابت والذي يمثل الإستهلاك التلقائي لديه معنوية إحصائية لأن قيمة الاحتمال (0.0)و هو أقل من 0.05 هذا يعني أننا نرفض فرضية العدم H0وبالتالي لديه معنوية إحصائية

أما بالنسبة للدخل المتاح والدخل المتاح في الفترة السابقة نلاحظ أن القيم الاحتمالية هي 0.43 و0.13 على التوالي وهي أكبر من 0.05 والتالي نقبل فرضية العدمH0 ومنه لا يوجد معنوية أحصائية .

بالنسبة للإدخار:نلاحظ أن الثابت والذي يمثل الإدخار المستقل أن قيم الاحتمال(0.39) أكبر من 0.05 هذا يعني أننا نقبل فرضية العدم H0والتالي لايوجد معنوية احصائية،أما الدخل المتاح نلاحظ إن قيمةإحتمال(0.0) أقل من 0.05 وبالتالي نرفض فرضية العدمH0 ومنه يوجد معنوية أحصائية.

بالنسبة للإستثمار:نلاحظ أن كل من الثابت وهو الإستثمار التلقائي ومعدل الفائدة أن القيم الإحتمالية 0.22و0.40 على التولي أكبر من 0.05 هذا يعني أننا نقبل فرضية العدم H0ومنه لايوجد معنوية احصائية.

بالنسبة للضرائب : نلاحظ أن كل من الثابت والذي يمثل الضرائب المستقلة وكذلك الدخل أن القيم الاحتمالية (0.008و0.00) على التوالي أقل من 0.05 وبالتالي نرفض فرضية العدم H0ومنه يوجد معنوية إحصائية.

بالنسبة للواردات: أن كل من الثابت والذي يمثل الواردات المستقلة عن الدخل وكذلك الدخل أن القيم الإحتمالية (0.0027 و 0.000) على التولي أقل من 0.05 وهذا يعني أننا نرفض فرضية العدمH0 وبالتالي يوجد معنوية احصائية .

ب) يبدو أن معامل التحديد $\mathbf{R^2}$ قوي جدا بين المتغير التابع ومحدداته في بعض الدوال كالإستهلاك، الإدخار، الضرائب، الواردات، في حين ان دالة الاستثمار ليس جيد والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (2): يوضح القدرة التفسيرية للدوال

الدالة	نسبة معامل التحديد $\mathbf{R^2}$	الحكم
الاستهلاك	%98	جيد
الادخار	%97	جيد
الاستثمار	%2	ضعيف
الضرائب	%98	جيد
الواردات	%93	جيد

المصدر: بناءا على مخرجات برنامج Eviews

ج) إحصائية دربين وارسون: إستخدمت الدراسة إحصائية ديربن – واتسون DW لفحص الكشف عن مشكلة الإرتباط الذاتي في نموذج الدراسة وكانت كل قيم إحصاءة DW غير جيدة وهي 0.14 و1.29و0.04و0.68 و0.25 على التوالي وهذا يعني أنه يوجد إرتباط ذاتي للاخطاء لا بد من تصحيحة والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم(3): مقارنة قيم *DW* المحسوبة مع المجدولة لدوال النموذج

الدالة	قيمة *DW* المحسوبة	عدد معلمات الدالة (دون الثابت)	*D1*	*D2*	الحكم النهائي
الاستهلاك	0.14	2	1.32	1.58	يوجد ارتباط ذاتي للاخطاء
الادخار	1.29	1	1.38	1.51	يوجد ارتباط ذاتي للاخطاء
الاستثمار	0.04	1	1.38	1.51	يوجد ارتباط ذاتي للاخطاء
الضرائب	0.68	1	1.38	1.51	يوجد ارتباط ذاتي للاخطاء
الواردات	0.25	1	1.38	1.51	يوجد ارتباط ذاتي للاخطاء

المصدر: بناءا على مخرجات برنامج Eviews

لتصحيح النموذج من الارتباط الذاتي للأخطاء سوف نقوم بتحويل المتغيرات بتعديل المشاهدات عن طريق شبه الفروقات

كيفية التطبيق على برنامج **Eviews**

مثلا بالنسبة للإستهلاك **CT**

نكتب على الصفحة

GENR $\mathbf{LCT=(CT-\rho^{*}(CT(-1)))}$

حيث: $\mathbf{\rho=1-DW/2}$

LCT هي الإسم الجديد للإستهلاك

ونطبق نفس الطريقة للدوال الاخرى ثم نقدر النموذج من جديد وجاءت النتائج كالآتي:

System: UNTITLED
Estimation Method: Two-Stage Least Squares
Date: 05/11/15 Time: 17:17
Sample: 1981 2013
Included observations: 33
Total system (balanced) observations 165

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	
0.0073	2.717479	17468.80	47471.11	C(1)
0.4828	0.703487	0.055080	0.038748	C(2)
0.7406	0.331655	0.061955	0.020548	C(3)
0.7112	-0.370867	11773.04	-4366.238	C(4)
0.0000	22.81914	0.001954	0.044582	C(5)
0.5123	0.656755	120620.6	79218.13	C(6)
0.4543	-0.750175	14204.81	-10656.10	C(7)
0.2552	-1.141943	53710.27	-61334.10	C(8)
0.0000	25.78876	0.008649	0.223044	C(9)
0.0061	2.780336	26231.89	72933.46	C(10)
0.0000	14.28380	0.004224	0.060336	C(11)
		4.30E+50	Determinant residual covariance	

Equation: LCT=C(1)+C(2)*YD+C(3)*YD(-1)
Instruments: YD YD(-1) IN Y C
Observations: 33

278376.4	Mean dependent var	0.928624	R-squared
267380.8	S.D. dependent var	0.923866	Adjusted R-squared
1.63E+11	Sum squared resid	73776.89	S.E. of regression
		1.725674	Durbin-Watson stat

Equation: LS=C(4)+C(5)*YD
Instruments: YD YD(-1) IN Y C
Observations: 33

176707.9	Mean dependent var	0.943811	R-squared
207446.8	S.D. dependent var	0.941999	Adjusted R-squared
7.74E+10	Sum squared resid	49960.30	S.E. of regression
		1.704723	Durbin-Watson stat

Equation: LI=C(6)-C(7)*IN
Instruments: YD YD(-1) IN Y C
Observations: 33

162852.4	Mean dependent var	0.017830 R-squared
262694.8	S.D. dependent var	-0.013853 Adjusted R-squared
2.17E+12	Sum squared resid	264508.1 S.E. of regression
		1.581224 Durbin-Watson stat

Equation: LT=C(8)+C(9)*Y
Instruments: YD YD(-1) IN Y C
Observations: 33

832431.6	Mean dependent var	0.955464 R-squared
1099346.	S.D. dependent var	0.954027 Adjusted R-squared
1.72E+12	Sum squared resid	235714.3 S.E. of regression
		1.490790 Durbin-Watson stat

Equation: LM=C(10)+C(11)*Y
Instruments: YD YD(-1) IN Y C
Observations: 33

314707.2	Mean dependent var	0.868100 R-squared
311990.9	S.D. dependent var	0.863845 Adjusted R-squared
4.11E+11	Sum squared resid	115121.9 S.E. of regression
		1.589241 Durbin-Watson stat

نلاحظ أن قيمة ديربين وارسون تحسنت والجدول التالي يوضح النتائج :

الجذول رقم (4): مقارنة قيم DW المحسوبة مع المجدولة لدوال النموذج بعد تصحيح النموذج

الدالة	قيمة DW المحسوبة	عدد معلمات الدالة (دون الثابت)	D1	D2	الحكم النهائي
الاستهلاك	1.72	2	1.32	1.58	لايوجد ارتباط ذاتي للاخطاء
الادخار	1.70	1	1.38	1.51	لا يوجد ارتباط ذاتي للاخطاء
الاستثمار	1.58	1	1.38	1.51	لايوجد ارتباط ذاتي للاخطاء
الضرائب	1.49	1	1.38	1.51	لايوجد ارتباط ذاتي للاخطاء
الواردات	1.58	1	1.38	1.51	لايوجد ارتباط ذاتي للاخطاء

المصدر: بناءا على مخرجات برنامج Eviews

المطلب الرابع مناقشة النتائج:

إن نموذج الدراسة عبارة على نموذج لمعادلات آنية لأن لوجود علاقات تغذية مرتدة أو رجعية بين متغيرات دوال ومعادلات النموذج لأ نه لا يمكننا فيه تحديد القيمة التوازنية لأي متغير داخلي دون إستخدام كل المعادلات ، لذلك قمنا بدراسة السببية بين المتغيرات للاستخلاص العلاقة بين المتغيرات ،ثم حاولنا التعرف على المعادلات هل هي تعريفية أم غير تعريفية ثم التقدير النموذج بطريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين.

بالنسبة للدراسة السببية باستخذام غرانجر أن الدخل المتاح هو الذي يفسر كل من الاستهلاك والادخاروهي علاقة في اتجاه واحد وهذا يعني أن الأفراد يميلون إلى زيادة استهلاكهم شريطة ارتفاع دخولهم ،وكذلك توزيع الدخل لصالح الطبقات الغنية يؤدي إلى زيادة الادخار ،ونجد ان هناك علاقة بين الاستثمار وسعر الفائدة وهي علاقة عكسية حيث فان انخفاض سعر الفائدة يشجع المستثمرين على شراء الاسهم والسندات بغرض تحقيق الارباح ،اما الدخل الوطني فله علاقة مع كل من الضرائب والواردات و هذا راجع بان الحصيلة الضريبية طريقة توزيع الدخل القومي بين الأفراد، وكذلك أن الزيادة في الواردات ستؤدي حتما إلى تخفيض الطلب على البضائع والخدمات المحلية ومنها على الإنتاج الوطني ،لذلك يعتبر الدخل أحد أهم العوامل المحركة للطلب على الواردات، فكلما زاد هذا العامل زاد حجم الواردات والعكس بالعكس .

أما في تقدير النموذج جاءت كل الدول معرفة وهي زائدة التعريف إلا الدالة التوازنية فهي تامة التعريف مماسمح لنا بتقدير النموذج بطريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين 2SLS وجدنا انالقدرة التفسيرية للنموذج جيدة لكل الدوال جيدة فهي وصلت الى 98% مايدل عان هناك علاقة قوية بين المتغيرات اما بالنسبة لديربن وارسون لم تكن النتائج جيدة لانه يوجد ارتباط ذاتي بالنسبة للدوال وهذا راجع لان طريقة 2SLS يجب ان تكون فيه عدد المشاهدات كبيرة جدا لكي يكون نموذج جيد وربما العينة التي اخذناها كانت متوسطة نوعا ما.

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل قمنا بتحليل وتفسير متغيرات الدراسة وكذل ك تلخيص المعطيات من خلال الكشف عن نوع النموذج وهو عبارة عن نموذج آني تم تطرقنا الى خطوات الدراسة من خلال دراسة العلاقة بين المتغيرات ثم التعرف على نوع الدوال باستعمال الرتبة والترتيب ثم تقدير النموذج بطريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين2SLS .

ومن خلال استعراض النتائج توصلنا إلى أن العلاقة بين المتغيرات جاءت مطابقة للنظريات الاقتصادية ومن خلال التعرف على الدوال كانت الدوال كلها معرفة وهي زائدة التعريف ما عدى الدالة التوازنية فهي تامة التعريف ، وبعد تقدير النموذج ظهر أنه غير جيد زذلك بوجوذ ارتباط ذاتي للاخطاء ولكن قدرة التفسيرية للنوذج كانت جيدة وكانت اختبار المعنوية الجزئية بعض المتغيرات لها معنوية احصائية واليعض الاخر ليس لديها معنوية احصائية ثم قمنا بتصحيح النموذج للتخلص من الارتباط الذاتي للاخطاء وبعد تصحيحه وجذنا أن قيم DW جيدة مما يدل على انه لايوجد ارتباط ذاتي للاخطاء.

الخاتمة:

تمحورت إشكالية الموضوع البحث حول تقدير متغيرات سوق السلع والخذمات في الاقتصاد الجزائري خلال الفترة مابين (1980-2013) ، وهذا ما دفعنا لمعالجة هذه الاشكالية وفق فصلين باستعمال مختلف الأدوات الاحصائية التي تلزم في مثل هكذا مواضيع ،وقد توصلنا الى عدد من النتائج وسيكون ذلك في النقاط التالية :

1- من الفصل الأول :استنتجنا أن سوق السلع والخذمات متغيراته متعدد ومترابطة وتؤثر في بعضها البعض ويمكن تحديد التوازن فيما بينها ،ولأنها سوق مايعني وجود عرض والطلب بها وقد إستخلصنا أن العرض الكلي مكون من الناتج الوطني مقابل الطلب الكلي يضم الإستهلاك ، الإستثمار ، الإنفاق الحكومي وصادرات تذهب إلى الخارج ناقص الواردات.

2- الفصل الثاني وهي الدراسة التطبيقية حيث قمنا بتمثيل منحنيات لمتغيرات سوق السلع والخذمات ثم تحليلها وتفسيرها خلال فترة الدراسة حيث لاحظنا وجود علاقة بين المتغيرات إ ما بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، مما أعطى لنا إمكانية صياغتها في دوال ومعادلات تشكل نموذجا رياضيا واحصائيا،بعد ذلك قمنا بالتعرف على النموذج و هو عبارة عن نموذج لمعادلات آنية ثم تقدير معالم النموذج من خلال استخلاص العلاقة بين المتغيرات بـإستعمال اختبار جرانجر للسببية حيث أن هناك متغيرات تتأثر فيما بينها ومن ثم فهناك متغيرات داخلية وأخرى خارجية ،ثم صياغتها على شكل معادلات ،ثم قمنا بمرحلة التعرف على كل دالة هل هي معرفة أم غير معرفة بإستعمال شرطي الرتبة والترتيب ،إذ تبين لنا أن كل دوال النموذج زائدة التعريف إلا المعادلة التوازنية فهي تامة التعريف،وبعد ذلك قمنا بتقدير معادلات النموذج بطريقة المربعات الصغرى ذات المرحلتين 2SLS ذلك لأنها تنتج مقدرات متسقة ومتقاربة ، حيث استنتجنا أن هناك متغيرات لها معنوية إحصائية وأخرى ليس لديها معنوية احصائية ، وقدرة التفسيرية كانت اغلبها جيدة وهذا ما يؤكد الإرتباط قوي بين المتغيرات أما إختبار ديربين وارسون كان غير جيد أي يوجد ارتباط ذاتي للأخطاء بين المتغيرات مما اطررنا لتصحيح النموذج للتخلص من مشكل الارتباط الذاتي للأخطاء وبعد تصحيح النموذج وجدنا أن تم التخلص من مشكل الارتباط الذاتي للأخطاء مما يدل على أن النموذج أصبح جيد .

التوصيات:

1- لابد من تحسين جودة المنتجات والسلع المحلية وإدخالها إلى السوق لتطوير السوق المحلي وتقليل من الاستيراد من الخارج.

2- تقييد العجز في الميزانية بشكل يتوافق مع متطلبات السوق ،وايجاد ربط بين هذا العجز والنمو الإقتصادي ،وذلك بإدخال إصلاحات على المستوى القطاعي (الإقتصاد الجزئي) مباشرة بعد تحقيق التوازن في متغيرات الإقتصادية الكلية ،وضمان منافسة حرة و شريفة في الأسواق المحلية .

3- على المسؤولين أن يقومو بوضع سياسات مثل السياسة النقدية والمالية مما يسمح بتطوير الإقتصاد الوطني ، وتحقيق التنمية الاقتصادية ،والقضاء على المشاكل التي تعوق الإستقرار الإقتصادي .

4- تشجيع قطاعات الخدمات و تنظيمها خاصة ما تعلق بالنقل والمواصلات فالمنتجات الزراعية الجزائرية إذا ماتم توفير لها شبكة نقل وتوزيع جيدة فإنها ستحقق إكتفاء ذاتي وحتى التصدير في بعض المنتجات.

5- زيادة تشجيع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، ومنحها تفضيلات أكبر حتى تمتص أكبر قدر من اليد العاملة العاطلة .

آفاق البحث:

من خلال دراسة لمتغيرات سوق السلع والخدمات وبناء نموذج قياسي للإقتصاد الجزائري، ودورها في صنع السياسات الاقتصادية, وبعد استخلاصه للنتائج المذكورة حيث نرى أنه ما زالت العديد من النقاط التي يمكن التطرق إليها وتكون أساسا لبحوث لاحقة ومنها:

أ - يتم استخدام المتغيرات الكيفية فيه، كما المتغيرات الكمية ويتم البحث وحساب كل المعطيات الغائبة فيه، كما يتم استخدام معايير أخرى لإزالة التضخم، كون الرقم القياسي للاستهلاك في الجزائر لا يشمل كافة التراب الوطني.

ب - لابد من إيجاد حلول لمشكلة الفترة الاشتراكية (أين كانت فيها الكثير من المتغيرات شبه مقيدة وحتى أن بعضها ثابت) والفترة الانتقالية وفترة الدخول لاقتصاد السوق (أين يخضع الاقتصاد لآليات اقتصاد السوق).

المراجع:

أ المذكرات:

1) إسماعيل بن قلنة ،**دراسة قياسية لمتغيرات الاقتصاد الكلي الجزائري 1970– 2001، والتنبؤ بها2002–2006**، مذكرة ماجستير,جامعة ورقلة, 2005.

2) إسماعيل بن قلنة، **بناء نموذج هيكلي تنبؤي لإقتصاد الجزائري**،مذكرة دكتوراه، جامعة الجزائر ،2013.

3) جريان ويزة،**استهلاك العائلات الجزائرية1980– 2010**، جامعة البويرة، 2014

4) رحيم حسين، **أثر المتغيرات الاقتصادية على الاستثمار المحلي االمباشر في الجزائر**،مذكرةماجستير،جامعةتلمسان، 2010.

5) سعيد هتهات،**دراسة إقتصادية و قياسية لظاهرة التضخم في الجزائر**،مذكرة ماجستير،جامعة ورقلة ، 2006.

ب)المجلات العلمية والملتقيات والمقالات

6)أحمد سلامي ومحمد شيخي،**تقدير دالة الاخار العائلي في الجزائر،1970 –2005**،مجلة الباحث ،ورقلة،العدد06، 2008.

7) جار التبي بابو جار النبي،**محددات الطلب على الواردات في اطار نماذج المعادلات الآنية ،جامعة الخرطوم،2012**.

8) رنا أديب منذر،**مفهوم الضريبة تعريفها وأشكالها**،جامعة دمشق،2006.

9) دحمان محمد ادريوش وناصور عبد القادر،مجلة الاقتصاد والمناجم،العراق،العدد 11،2012.

10) سعيد عبد العزيز عثمان و رجب العشماوي، **إقتصاديات الضرائب**، الدار الجامعية القاهرة،2006.

11) سليم حمود ، **دراسة قياسية للتنبؤ على دالة الطلب على النقد في الجزائر**،ابحاث اقتصادية ادارية،جامعة تلمسان. العدد الثاني عشر ديسمبر 2012.

12) عمر محمود أبو عيدة،**تحليل العومل المؤثرة في الإنفاق اللإستهلاكي الفلسطيني**،المجلة الأردنية للعلوم التطبيقية،العدد الأول 2013.

13) ناجي بن حسين،**تحليل وتقييم مناخ الإستثمار في الجزائ**ر،مجلة العلوم الإنسانية ،الجزائر، العدد 31، 2009.

الملحق الأول:جداول معطيات المتغيرات سوق السلع والخدمات

جدول رقم (1) : قيم المتغيرات المعبر عنها بالقيم الاسمية (مليون دج)

S الادخار	I الاستثمار	Y الدخل الوطني	YD الدخل المتاح	CT الاستهلاك	السنوات
14096.93	57224.02	151970.9	145017.7	67816.5	1980
20476.46	77131.4	168464.71	171962.5	84570.3	1981
27142.08	106568.63	186969.36	184528	92648.5	1982
23589.2	105859.53	218230.03	207298.7	103048	1983
24759.76	101474.82	233838.52	234886.5	122372.5	1984
29632.02	119136.27	255959.67	258403.4	136421.1	1985
26614.82	92621.36	324412.94	261707.1	152195.1	1986
26972.11	115642.12	347004.08	275195.4	149865.7	1987
20236.2	123584.27	361064.7	334347.6	208875.7	1988
20735.35	122804.76	406332.62	424954.3	257269.8	1989
18053.65	132976.44	478022.2	543473.6	305042.3	1990
18485.45	165140.38	732623.79	812210.6	410049.9	1991
27403.84	505052.55	879038.8	1023832	538844.5	1992
45703.09	459177.67	1115888.43	1107132	639067.6	1993
51724.06	603198.83	1335355.61	1407804	826754.5	1994
52093.99	695090.69	1424350.78	1877458	1103081.8	1995
110100.2	682659.38	2047452.03	2346683	1319393.2	1996
155074.3	713089.97	2271005.35	2570235	1411669.5	1997
177915.59	612741.03	2496459.01	2590658	1531502.9	1998
188006.59	536086.03	2748402.76	2919215	1642338.5	1999
165622.54	1110612.29	2819351.1	3732734	1684862.8	2000
199253.58	971152.75	2878319.63	3925928	1817277.4	2001
322284.9	1300630.07	3271485.16	4076794.2	1955242	2002
304630.91	1372738.15	3590850.03	4497345.4	2090638	2003
313028.66	1339105.35	5068056.4	5263675.3	2333218.5	2004
365797.78	1533350.65	5754431.6	5812989.8	2510479.4	2005
435069.63	2621449.56	6347264.76	6215234.4	2647004.7	2006
349839.83	2903260.69	7603906.08	7276435.7	2905416.4	2007
649066.82	3015465.24	8477948.83	8916678.4	3231318.2	2008
793748.94	3394384.66	9184538.23	10025349	3677560.6	2009
831787.5	3568864.5	11996714.5	11149123.5	4143142.1	2010
863053.2	3704945.8	14526766.2	13040123.9	4475513.7	2011
924623	4338123	16115547	14456747.7	5211235.4	2012
945635.4	4685325.4	16569359.3	16091763.7	5769234.9	2013

IPC مستوى الاسعار	T الضرائب	G الانفاق الحكومي	X الصادرات	M الواردات	IN معدل الفائدة	السنوات
46.4	69466.66	4863.65	51116.22	48868.69	2.75	1980
53.2	87142.81	9859.08	81238.33	51469.09	2.75	1981
56.2	96409.17	9088.1	91142.09	58522.47	2.75	1982
56.9	97265.09	11719.92	84416.78	66058.53	2.75	1983
64.8	103839.6	13181.92	90519.04	73429.07	2.75	1984
71.6	112297.5	18439.28	100278.27	77949.19	2.75	1985
80.4	83328.83	21057.89	84499.6	93509.55	2.75	1986
86.4	110895.9	24828.51	75108.25	102273.13	5	1987
91.5	112707.1	29746.04	55013.14	87477.42	5	1988
100	133113.6	43826.5	66930.9	84793.38	7	1989
120	184930.7	55157.51	115419.01	144440.87	7	1990
185.2	227198.6	80455.8	172616.21	216527.84	10.5	1991
234.4	375071.9	117835.97	256186.4	279566.96	11.5	1992
240.2	404289	172214.09	318706.43	349605.7	11.5	1993
316	509138.9	280347.75	361733.32	416373.67	14.5	1994
406.2	640514.7	753647.13	493018.12	542748.76	14	1995
488.8	713763.7	609087.04	749738.71	891290.22	13	1996
518.4	743891.8	795838.79	977813.76	1199949.5	12	1997
550.7	633763	973589.33	1058985.23	1250163.22	9	1998
562.6	735943	1268936.02	1182048.99	1336702.86	10	1999
558.7	1125325	1319705.9	1393398.91	1463796.48	9	2000
578.3	1011804	1729022.81	1605389.06	1615970.57	9	2001
591.3	1093548	2995136.82	1950162	1779734.94	9	2002
611.3	1267431	2936718.54	1951165.13	1852332.12	8	2003
639.8	1638029	4156371.85	2119826.03	2139924.67	6	2004
652.2	2904249	4713899.42	2742310.85	2520013.83	7.75	2005
664	3188199	5199398.88	3256930.74	2706204.09	7.75	2006
689.8	4216862	5954105.27	3810326.06	2966151	8	2007
720.3	5134877	6349293.24	4630257.95	3137828.93	8	2008
765.6	5637648	7468251.91	4954332.71	3514359.26	8	2009
780	6382345	8067943.5	5210102.5	3768002.9	8	2010
810.5	7134868	8565432	5630649.3	4114739.8	8	2011
840.1	8376946	10234568	5894123.4	4612112.2	8	2012
866	8742096	13457698.7	6028156.7	5051345.5	8	2013

جدول رقم (2): قيم المتغيرات المعبر عنها بالقيم الحقيقية (مليون دج)

I الاستثمار	S الادخار	Y الدخل الوطني	YD الدخل المتاح	CT الاستهلاك	السنوات
1233.27629	303.813147	3275.23491	3125.38147	1461.5625	1980
1449.83835	384.895865	3166.62989	3232.37782	1589.66729	1981
1896.23897	482.95516	3326.85694	3283.41637	1648.54982	1982
1860.44868	414.572935	3835.32566	3643.2109	1811.03691	1983
1565.96944	382.095062	3608.61914	3624.79167	1888.46451	1984
1663.91439	413.855028	3574.85573	3608.98603	1905.32263	1985
1152.00697	331.0301	4034.98682	3255.06343	1892.97388	1986
1338.45046	312.177199	4016.25093	3185.13194	1734.55671	1987
1350.64776	221.160656	3946.0623	3654.07213	2282.79454	1988
1228.0476	207.3535	4063.3262	4249.543	2572.698	1989
1108.137	150.447083	3983.51833	4528.94667	2542.01917	1990
891.686717	99.8134449	3955.852	4385.58639	2214.09233	1991
2154.66105	116.91058	3750.16553	4367.88396	2298.82466	1992
1911.64725	190.270983	4645.66374	4609.20899	2660.56453	1993
1908.85706	163.683734	4225.80889	4455.07595	2616.31171	1994
1711.20308	128.247144	3506.5258	4622.00394	2715.61251	1995
1396.60266	225.245908	4188.73165	4800.9063	2699.24959	1996
1375.55936	299.140239	4380.79736	4958.01505	2723.12789	1997
1112.65849	323.071709	4533.24679	4704.29998	2781.01126	1998
952.872432	334.174529	4885.18087	5188.7931	2919.19392	1999
1987.85089	296.442706	5046.27009	6681.10614	3015.68427	2000
1679.32345	344.550545	4977.20842	6788.73941	3142.44752	2001
2199.61114	545.044647	5532.69941	6894.62912	3306.68358	2002
2245.60469	498.332913	5874.12078	7357.01849	3419.98691	2003
2093.00617	489.260175	7921.31354	8227.06361	3646.79353	2004
2351.04362	560.867495	8823.10886	8912.89451	3849.24778	2005
3947.9662	655.225346	9559.13367	9360.29277	3986.45286	2006
4208.84414	507.16125	11023.3489	10548.6166	4211.96927	2007
4186.40183	901.106234	11770.0248	12379.1176	4486.07275	2008
4433.62678	1036.76716	11996.5233	13094.761	4803.50131	2009
4575.46731	1066.39423	15380.4032	14293.7481	5311.72064	2010
4571.18544	1064.84047	17923.2155	16088.9869	5521.91696	2011
5163.8174	1100.61064	19182.8913	17208.3653	6203.1132	2012
5410.30647	1091.95774	19133.2094	18581.7133	6661.93406	2013

T الضرائب	X الصادرات	M الواردات	G الانفاق الحكومي	السنوات
1497.12629	1101.64267	1053.20453	104.820043	1980
1638.02274	1527.03628	967.464098	185.321053	1981
1715.46566	1621.74537	1041.32509	161.709964	1982
1709.40404	1483.59895	1160.95835	205.973989	1983
1602.46296	1396.89877	1133.16466	203.424691	1984
1568.40084	1400.5345	1088.67584	257.531844	1985
1036.42823	1050.99005	1163.0541	261.914055	1986
1283.51736	869.308449	1183.71678	287.367014	1987
1231.77158	601.236503	956.037377	325.093333	1988
1331.136	669.309	847.9338	438.265	1989
1541.08917	961.825083	1203.67392	459.645917	1990
1226.7743	932.05297	1169.1568	434.426566	1991
1600.13609	1092.94539	1192.69181	502.713183	1992
1683.13489	1326.83776	1455.47752	716.961241	1993
1611.19905	1144.7257	1317.6382	887.176424	1994
1576.84564	1213.73245	1336.1614	1855.35975	1995
1460.2367	1533.83533	1823.42516	1246.08642	1996
1434.97647	1886.21481	2314.7174	1535.18285	1997
1150.83167	1922.98026	2270.13477	1767.91235	1998
1308.11056	2101.04691	2375.93825	2255.48528	1999
2014.18471	2494.00199	2620.00444	2362.10113	2000
1749.61785	2776.04887	2794.34648	2989.83713	2001
1849.39625	3298.09234	3009.86799	5065.34216	2002
2073.33715	3191.8291	3030.15233	4804.05454	2003
2560.22038	3313.26357	3344.67751	6496.36113	2004
4453.00368	4204.70845	3863.86665	7227.69	2005
4801.50452	4905.01617	4075.60857	7830.42	2006
6113.16614	5523.81279	4300.01595	8631.64	2007
7128.80328	6428.23539	4356.28062	8814.79	2008
7363.69906	6471.17648	4590.33341	9754.77	2009
8182.49359	6679.61859	4830.77295	10343.5173	2010
8803.04503	6947.13054	5076.79186	10568.0839	2011
9971.36769	7015.97834	5489.9562	12182.5592	2012
10094.7991	6960.91998	5832.96247	15540.0678	2013

الفهرس

العنوان	الصفحة
الإهداء	III
شكر وتقدير	IV
الملخص	V
قائمة المحتويات	VI
قائمة الجداول	VII
قائمة الأشكال	VIII
قائمة الرموز و المختصرات	IX
قائمة الملاحق	X
المقدمة	أ
الفصل الأول: بناء نموذج لسوق السلع والخدمات	**01**
تمهيد	**02**
المبحث الأول :دراسة متغيرات سوق السلع والخدمات و التوازن فيما بينها	**02**
المطلب الأول : دراسة متغيرات سوق السلع والخدمات	**02**
الفرع الأول:الإستهلاك	**02**
الفرع الثاني: الإدخار	**04**
الفرع الثالث: الاستثمار	05
الفرع الرابع: الدخل الوطني	**05**
الفرع الخامس: الإنفاق الحكومي	**06**
الفرع السادس: الضرائب	**06**
الفرع السابع :الصادرات	**07**
الفرع الثامن :الواردات	**07**
المطلب الثاني : التوازن العام في سوق السلع والخدمات	**08**
المبحث الثاني: الدراسات السابقة	**08**

المطلب الأول: عرض مختلف الدراسات السابقة	08
الفرع الأول :دراسة سليم حمود	08
الفرع الثاني : دراسة جار التبي بابو جار النبي	09
الفرع الثالث:دراسة سعيد هتهات	09
الفرع الرابع : دراسة إسماعيل بن قانة	10
المطلب الثاني:المقارنة والتعليق على النتائج	10
الفرع الأول: المقارنة	10
الفرع الثاني:التعليق على النتائج	11
خلاصة الفصل	12
الفصل الثاني: تقدير نموذج سوق السلع والخدمات	13
تمهيد	14
المبحث الأول :الاطار التطبيقي للدراسة	14
المطلب الأول : تحليل وتفسير متغيرات سوق السلع والخذمات	14
المطلب الثاني:نموذج الدراسة	22
الفرع الأول:تعريف نموذج الدراسة	22
الفرع الثاني: دراسة خطوات النموذج الآني	22
المبحث الثاني:عرض النتائج	25
المطلب الأول:استخلاص العلاقات بين المتغيرات	25
المطلب الثاني:مرحلةالتعرف	29
أولا:شرط الرتبة	29
ثانيا:شرط الترتيب	31
المطلب الثالث : مرحلة تقدير وتحليل النتائج	32
المطلب الرابع مناقشة النتائج	39
خلاصة الفصل	40
الخاتمة	42
المراجع	45
الملاحق	48
الفهرس	53